

INTOSAI



المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

أكتوبر 2001



October 2001

بقلم السيد/ بجانن مورك - ايديم ، مراجع عام النزويج ورئيس مجلس ادارة مبادرة تنمية الانتوساى

المبادرات التدريبية بالتعاون مع شتى اللجان الدائمة ومجموعات عمل منظمة الانتوساى وفيما يتعلق بتأسيس موقع للمبادرة على شبكة الانترنت فقد تم تنفيذ ذلك من قبل ليكون الهدف خلال المرحلة القادمة هو استخدام الشبكة فى نشر المعلومات وتحسين قنوات الاتصال واستكشاف طرق حديثة لتقديم برامج تعليمية عن بعد وهو ما يعرف باسم (E-learning) .

وتعد استمرارية نهج تدريب المدربين المدرج ضمن البرنامج الاقليمي للتدريب طويل الاجل من أنشطة المبادرة المدعومة للقدرة كما يعد الايمان بازدياد ممارسة العمل الرقابى على افضل وجه ممكن من خلال توفير المعرفة والمهارات الفنية والطرق والاساليب الرقابية الجديدة بمثابة حجر الزاوية لهذا النهج وتعتبر الطريقة الاكثر فعالية فى سبيل تحقيق ذلك من خلال الهيكل التدريبي الاقليمي المحلى الحالى ومن المقومات الرئيسية لهذا الهيكل التدريبي مجموعة اخصائيو المبادرة المعتمدين للتدريب والذين تم تعيينهم لعقد حلقات عمل اقليمية ومحلية للاجهزة الاعضاء فى منظماتهم ولقد اكتسب هؤلاء الاخصائيو كفاءة فريدة فى تقييم احتياجات التدريب وتصميم وتطوير واعداد الأنشطة التدريبية الملثمة وذلك من واقع تعليمهم كجزء من مجموعات اقليمية للاخصائين ومقابلاتهم خلال برنامج التدريب طويل الاجل لزملاء من اجهزة اخرى خارج منظماتهم .

وحيث قامت المبادرة فى يونيو ٢٠٠١ بجمع عدد ١١٥ اخصائى تدريب من ٧٢ جهاز رقابى لعقد ندوة دولية فى اوسلو بالنزويج كان ذلك بقصد الاضافة الى مهاراتهم ودرايتهم من خلال اتاحة الفرصة امامهم للمشاركة فى منتدى دولى سيتم فيه مناقشة شتى الموضوعات الرقابية الفنية وموضوعات التدريب المختلفة وكان لتلك الندوة ثلاثة اهداف رئيسية هى دعم شبكة اخصائيو التدريب الاقليميين وتأسيس شبكة تدريب للاخصائين من شتى انحاء العالم وكذا دعم تبادل المعلومات والتدريب والمعرفة الفنية المتعلقة بالعمل الرقابى وقد تم خلال تلك الندوة تداول المشاركين مع الحاضرين من مناطق اخرى لمعلومات شخصية ومهنية متعددة ومن ثم تم التغلب على العوائق التى فرضتها اللغة واختلاف الثقافات وقد اتاحت تلك الاجتماعات الخاصة بالمجموعات الاقليمية فرصة كبيرة لمناقشة مايجرى من موضوعات وخطط مستقبلية ومن ثم قامت كل منظمة من المنظمات الاقليمية باعداد تقديم يتضمن بيان مجموعتهم لكافة المنظمات الاقليمية المشاركة ولم يتضمن هذا النشاط اطلاع المشاركين فقط على مختلف تلك المنظمات الاقليمية بل فى كثير من الاحيان على ما تنطوى عليه من ثقافات كما يتضمن كذلك بيان ما يحدث من تقدم ونشاط داخل تلك المنظمات الاقليمية منذ البدء فى تقديم هذا البرنامج الاقليمي للتدريب طويل الاجل وبذلك يتم تشجيع تفهم كيفية تغير الظروف داخل كل منظمة اقليمية على نحو افضل وهو الامر الذى يؤدى بدوره الى مزيد من التعاون الاقليمي ومما يذكر انه يتم تعيين اخصائيو التدريب بقصد تصميم وعقد دورات تدريبية داخل اجهزتهم الرقابية الا ان هناك من رآوا ان الامر خلاف ذلك وقال اخرون انه من الممكن استغلال امكاناتهم على نحو افضل ومما يرى من منظور المبادرة ان هناك جهود فائقة قد بذلت لاستمرارها فى بناء كفاءة اخصائيو التدريب ومن ثم يجب على كافة اطراف المعنية فى سبيل صالحهم ومصلحتهم بذل اقصى طاقاتهم من اجل عائد هذا الاستثمار وفى ذلك اكد اخصائيو التدريب ليس فقط على اهمية الدعم المقدم من الادارة العليا فى اجهزتهم بل اكادوا كذلك على الدعم المقدم من اللجنة الاقليمية

دائما ما كانت منظمة الانتوساى تهدف منذ نشأتها عام ١٩٥٢ - كأهداف هامة بالنسبة لها - الى تبادل الخبرات والمشاركة فى المعلومات ونشر المعرفة وبناء الخبرة ومن ثم كانت مبادرة تنمية الانتوساى "الذراع التدريبية للمنظمة" احد وسائل تحقيق تلك الاهداف منذ نشأتها عام ١٩٨٦ .

وبمرور الاعوام حوت المبادرة تركيزها وتوجيه اهتمامها نحو تلبية الاحتياجات والظروف المتغيرة حيث كان التوجه العام خلال السنوات العشر الاولى



السيد/ بجانن مورك - ايديم

يتمثل فى دعم بعض اجهزة الرقابة العليا فى الدول النامية ومساعدتها على بناء مقدراتها التدريبية والرقابية من خلال توفير المباشر لبرامج التدريب ودعم الاساليب والابوات الرقابية المتاحة وابتكار الجديد منها كما كان للمبادرة خلال تلك السنوات الاولى مهمة اخرى تتمثل فى صياغتها وتوزيعها لدليل نولى للمعلومات والتدريب الرقابى يعد فى جوهره بيان شامل للمعلومات لما يحويه من ايضاحات لما يزيد عن مائة دورة من الدورات ودراسات الحالة الى جانب القيام بوضع التوصيات اللازمة لمواجهة الاحتياجات التدريبية وتقييم ما تم تنفيذه من اجراءات . ومع بداية البرنامج الاقليمي للتدريب طويل الاجل عام ١٩٩٦ غيرت المبادرة من توجهها العام بشكل كبير حيث اصبح تركيزها الرئيسى دعم الطاقة التدريبية داخل اقاليم منظمة الانتوساى من خلال اقامة هيكل اقليمي متواصل للتدريب ومن العناصر الرئيسية للبرنامج تشكيل لجان اقليمية للتدريب فى المناطق التى تحتاج لمثل هذه اللجان ووضع برامج اقليمية للتدريب طويل الاجل الى جانب تشكيل مجموعة مكونة من خمسة وعشرون فرداً من اخصائيو التدريب الاقليميين للقيام بخدمة اقليمهم واجهزتهم المعنية وكانت النتيجة المتوقعة من وراء هذا النهج المشيد لتلك الطاقة هى ان تتولى تلك الاقاليم المعنية واجهزتها الرقابية الاعضاء بشكل متزايد مسؤولية تقييم كافة الاحتياجات والاولويات التدريبية الاقليمية والمحلية واقامة ورش عمل اقليمية ومحلية للتدريب الفنى لمواجهة تلك الاحتياجات والاولويات .

وفى الفترة من عام ١٩٩٦ الى ٢٠٠٠ ركزت المبادرة كل مواردها على عقد هذا البرنامج الاقليمي للتدريب طويل الاجل وكان هذا البرنامج قد اكتمل فى اكتوبر من عام ٢٠٠١ فى ستة اقاليم (منها اقليمين فرعيين لمنظمة الافروساى) وهى مجموعة الافروساى الناطقة بالانجليزية ومجموعة الافروساى الناطقة بالفرنسية الى جانب اقاليم الارابوساى والاسوساى والاولاسيف والسباساى ومن ثم توجد نسخة معدلة من هذا البرنامج فى طريقها لمنظمة الايروساى لاجهزة الرقابة بدول شرق ووسط اوربا وكان من المفترض خلال المدة من ٢٠٠١ الى ٢٠٠٦ ان ترتكز الخطة الجديدة لاستراتيجية المبادرة على تنفيذ البرنامج الاقليمي للتدريب طويل الاجل باقاليم منظمة الانتوساى ومن ثم تسعى تلك الخطة الى دعم نتائج هذا البرنامج الاقليمي الى جانب استمرار الدعم المقدم الى لجان التدريب الاقليمية ومتخصصوا التدريب الذين تم تخرجهم من هذا البرنامج .

ومن الاهداف الاخرى التى تصبو اليها المبادرة هو اتساع برنامج المبادرة لتبادل المعلومات واستكشاف طرق واليات اخرى لدعم وتطوير

تبين ان (٨٩٪) يرون ضرورة الإبقاء على اليات تبادل المعلومات كفتح للمستقبل وان تحقيق ذلك يعتمد على انشطة وجهود الكثير من الاطراف المعنية فعلى المستوى القومى تتمثل الشخصيات الرئيسية فى رؤساء الاجهزة الرقابية والمديرين المسئولين عن تنمية الموارد البشرية ومديرى وحدات التدريب واخصائيو تدريب الخريجين وعلى المستوى الاقليمى فانه لازال هناك حاجة الى الدعم والعمل من قبل الاجهزة التنفيذية والامانات واللجان الاقليمية للتدريب اما على المستوى العالمى فان ذلك ايضا مايرجى من مختلف اجهزة منظمة الانتوساى ومن ثم يأتى نور المبادرة للمساعدة وتوجيه النصح ودعم تدريب الاجهزة والتعاون على التدريب وتبادل الخبرات والمعلومات بصورة نشطة .
وليزيد من المعلومات يرجى الاتصال على :-

Office of the Auditor General
Riksrevisjonen , pilestredet 42,
Postboks 8130 Dep.
0032 Oslo, Norway, Telephone : 47(2)224 1000
Fax : 47(2) 2241001
e-mail : < riksrevisjonen @ riksrevisjonen.no > .

للتدريب ومبادرة تنمية الانتوساى ومن جانبها تستطيع مبادرة تنمية الانتوساى لعب دور هام من خلال دعوة قيادات الاجهزة الى حضور ندوات ودورات اقليمية تقدمها المبادرة والتأكيد على أهمية اشتراك الخريجين المتواصل فى تقديم التدريب الاقليمى والمحلى والى جانب ذلك هناك من يصرح بانه باستطاعته المبادرة بتقديم المساعدة من خلال دعم تبادل الموارد والاختصاصيون بين الاجهزة العليا للرقابة .

ومن جهة اخرى اكد اخصائيو التدريب على أهمية التدريب المستمر كما اوصوا من جانبهم على ضرورة قيام مبادرة تنمية الانتوساى بتنظيم ندوات اخرى الهدف منها جمع اخصائيو التدريب وتمكينهم من المشاركة بمعرفتهم وخبراتهم فى عدد من الموضوعات المتعلقة بالعمل الرقابى كما كان هناك اقتراح كذلك بضرورة قيام المبادرة بدعم تبادل المعلومات اقليمياً لايجاد قاعدة بيانات لاهم الدورات ومايتعلق بها من مواد .

ويعد تأسيس ودعم شبكات الانترنت على نطاق واسع فى النهاية نتيجة للاتصال الجيد حيث كان للجلسات والندوات والمناقشات التى شكلت فى حد ذاتها جزءاً مكملاً لها بالغ الاثر فى اتاحة الفرصة امام المشاركين فيها لبناء قنوات اتصال وقد اوضح المشاركون من جانبهم ان الهدف من وراء تلك الندوات هو التأكيد على أهمية الصاجة الى دعم الشبكات الاقليمية على نحو جيد من قبل اخصائيو التدريب ولاسيما ان تلك الشبكات تكفل استمرار تبادل التدريب والخبرات الفنية المتعلقة بالعمل الرقابى بين الاجهزة الرقابية وفى ذلك كان هناك رواجاً كبيراً لفكرة المبادرة لبدء صفحة لها على شبكة الانترنت وما طرحته من لوحه الالكترونية اخبارية لدعم تطوير واستمرارية اوجه هذا التبادل .

بوتان - برمجة المعلومات الرقابية :

قام جهاز الرقابة الاعلى للرقابة فى بوتان والمعروف باسم الجهاز الملكى للرقابة ببرمجة معلوماته الرقابية ويستخدم الان النظام الاالى فى حفظ وادارة التقارير الرقابية وتنفيذ المهام التالية :

- * جمع وحفظ معلومات عن كل عملية مراجعة بما فى ذلك الجهة المعنية والتواريخ والاثار المرتبطة بها وكذا المشاركين فيها ومايسفر عنها من مكتشفات .
- * ادارة أى أموال من تلك التى يحاسب عنها الافراد امام الحكومة والمساعة عن أى موضوعات أو تسويات .
- * تقديم معلومات ادارية تساعد فى التخطيط لعمليات المراجعة المستقبلية وتقييم ماتم منها .
- * تسهيل الاداء الرقابى عن الافراد على النحو المطلوب من قبل الحكومة لاعاداد الترقيات والتدريب والتنقلات والاحالة للمعاش وذلك من خلال الرجوع سريعاً الى تلك المعلومات المتعلقة بهم .
- * تقديم معلومات احصائية من تلك التى تستخدمها الحكومة فى تحديد الجوانب التى بحاجة الى تحسين وذلك من خلال تحديد المشكلات العامة الموجودة خلال العمل الرقابى .
- * تمركز المعلومات حتى يمكن جمعها على وجه السرعة وبصورة نظامية.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال

على:

Royal Audit Authority
Post Box 191,
Thimphu, Bhutan Fax:
++ 9752323491
email : raa - md @ druknet
net.bt.

كندا - مسئول جديد البيئة والتنمية :

اعلن المراجع العام الكندى فى اغسطس من عام ٢٠٠٠ عن تعيين السيدة/ جوان جيليناس كثنائى مسئول عن البيئة والتنمية المستدامة . وفى سبتمبر من نفس العام قامت السيدة/ جيليناس ببدء مهام عملها خلفاً للسيد/ بريان إميت وتقوم السيدة/ جيليناس فى منصبها الجديد هذا بتقديم تقاريرها مباشرة الى المراجع العام ومساعدته فى اداء شتى الواجبات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة ، كما تقوم سيادتها نيابة عن المراجع العام بتقديم تقرير سنوى الى مجلس العموم وذلك من خلال المتحدث باسم المجلس عن شتى الجوانب التى بحاجة الى تركيز المجلس عليها فيما يتعلق بالبيئة وغيرها من اوجه التنمية المستدامة .

ويتحكم المسئول عن هذا المنصب فى موازنة مقدارها ثلاثة ملايين دولار ويساعده فيه مجموعة من كبار العاملين المؤهلين البالغ عددهم مايقرب من خمسة وثلاثين شخصاً من نوى المهارات فى الدراسات البيئية وادارة الاعمال والمحاسبة والاقتصاد والعلوم السياسية والبيولوجيا وعلم الاحياء والقانون والتخطيط العمرانى والهندسة والادارة العامة.

وقد بدأت السيدة/ جيليناس الحاصلة على درجة الماجيستير فى العلوم البيئية من جامعة كيبيك حياتها العملية عام ١٩٨٤ كمسئولة للتخطيط بوزارة البيئة بكيبيك كما عملت فى الفترة من ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٠ فى مجال الصحة البيئية بكيبيك ثم عملت طيلة العشر سنوات التالية كمسئولة بمجلس التحقيق العام البيئى بكيبيك اما عن الفترة من يونيو عام ١٩٩٥ وحتى اغسطس من عام ٢٠٠٠ فقد كانت السيدة جيليناس عضو بالوكالة الاتحادية المستقلة المكلفة بتزويد رئيس الوزراء بمعلومات موضوعية هادفة وكذا بالنصح والارشاد فيما يتعلق بالبيئة والاقتصاد ثم مالبثت ان ترأست السيدة/ جيليناس لجنة المهام الخاصة المكلفة بالتنمية المستدامة لمدة اربعة سنوات لجنة المهام الخاصة .

واخيراً أصبحت السيدة جيليناس عضو بالامانة القومية للتغيرات المناخية ومن كبرى مستشارى الاتحاد الكندى للصحف والطباعة

ومن جانبها ستحضر السيدة/ جيليناس مؤتمر الانكوساى السابع عشر المقرر عقده بسول الى جانب نورها النشط والفعال فى مجموعة عمل الانتوساى للمراجعة البيئية ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على :

Office of the Auditor General,
240 Sparks Street KIA OG6
Ontario
Fax : ++1(613) 957-4023,
email : Communications @ oag-
bvg.gc.ca or
Web Site : http : //www.oag-
bvg.gc.ca.

شيلى - تقرير عام**المراقب العام بشيلى :**

قام د. ارتورو ايلوين اذوكار مراقب عام شيلى فى السابع من مايو من عام ٢٠٠١ بعرض تقرير مكتبه عن عام ٢٠٠٠ وذلك فى حضور عدد كبير من كبار المسئولين ورجال الصحافة وقد استعرض د. ايلوين خلال تقديمه للتقرير مختلف التغيرات الادارية داخل الجهاز الشيلى والتى ادت خلال هذا العام الى تغير استراتيجىة المكتب فى وضع خطته المستقبلية كما ادلى سيادته بمعلومات تفصيلية عن اداء الجهاز الرقابى خلال هذا العام



د. ايلوين خلال المؤتمر الصحفى

ومن جانبه اشاد د. ايلوين بمدى التقدم فى عملية التوجه الاقليمى بشيلى ومشاركة مكتبه فى تلك العملية واقترح سيادته عدة طرق لتحسين ادارة القانون ومناقشة الادارة الداخلية بمكتبه مؤكداً سيادته على ضرورة التخطيط الاستراتيجى والتدريب وتكنولوجيا المعلومات ووجه التقدم التى طرأت خلال هذا

مداولات مستفيضة اقر البرلمان التشيكي بفرعية قانون الرقابة المالية والادارة العامة وقد شارك خبراء من المكتب بصورة نشطة طوال عملية تبني هذه القانون وعلى المستوى العالمى يركز المكتب حالياً على توسيع عضوية الاتحاد الاوروبى والمشاركة بفاعلية فى (المشروع المزوج) مع محكمة المراجعة الالمانية كما يشارك المكتب كذلك فى اجتماعات لجنة اتصال الاتحاد الاوروبى ومختلف برامجه وفى المستقبل القريب سيطلق مكتب المراجعة التشيكي قاعدة بياناته الرقابية التى تم تطويرها كي تكون اداة رقابية يمكن تطبيقها بشكل عام ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على :

Nejvyšší kontrolní úřad
Jankovcova 63 17004 Praha
7, Czech Republic,
Fax : ++420(2)3304-5350,
Email : lubomir.volenik @
nku.cz,website:< www.nku.cz,>

ايطاليا - دعم الاستقلالية :

تم مؤخراً دعم استقلالية محكمة المراجعة التى كفلها الدستور الايطالى عام ١٩٤٨ وذلك من خلال قانون خاص يتعلق بتعيين رئيسها ففى الماضى كان يتم تعيين رئيس المحكمة من قبل رئيس الجمهورية وفق اقتراح يتقدم به رئيس الوزراء بذلك حيث كان بإمكان رئيس الوزراء ترشيح رئيس للمحكمة من بين اعضائها او من خارجها اما فى ظل هذا القانون الجديد فتقتصر اختيارات رئيس الوزراء على ثلاثة من كبار الاعضاء فيها (رؤساء الغرف) والذين يتم ترشيحهم من قبل مجلس تنفيذى المحكمة (مجلس الرياسة) ويضمن ذلك ان يكون اختيار رئيس المحكمة ليس بالامر السياسى بطبيعته .

كما قامت المحكمة اضافة الى ذلك باعادة هيكلة مهمتها الرقابية من خلال تأسيس غرف رقابة اقليمية بالمدن الرئيسية باقاليم ايطاليا العشرين ومن ثم تتمثل المهام الرئيسية للغرف الاقليمية فى اجراء مراجعات اداء لموازنات الادارة الاقليمية والسلطات المحلية ومراجعات مالية واداء لموازنات الادارات الحكومية الاقليمية .

قام ممثلوها بتقديم عروضهم الممتازة ومختلف النماذج العملية المفيدة كما شارك المكتب بشكل نشط على الصعيد الدولى حيث قام هذا العام بتنفيذ اولى مراجعاته المتوازية التى بدأتها مجموعة عمل الايروسائى لمراجعة البيئة وتم تنسيقها من قبل محكمة المراجعة الرومانية التى تعد المنسق الاقليمى للمجموعة وكان المكتب قد التحق بهذه المجموعة فى بداية هذا العام الذى قام ممثلى المكتب خلاله ايضاً بالمشاركة فى عدة مؤتمرات وندوات قومية وعالمية بشأن عدد من موضوعات المراجعة المختلفة والامور المتعلقة بالاتحاد الاوروبى .

وفى محاولة منه للارتقاء بجودة الرقابة قام المكتب بتطوير دليله الرقابى الذى يحتوى على بنود تفصيلية للاجراءات الرقابية والفنية لبعض الجوانب الرقابية الى جانب عدد من الامثلة العملية كما تم ترجمة الارشادات الاوروبية التنفيذية لمعايير منظمة الانتوسائى الى اللغة الكرواتية وتوفيرها لكافة المراجعين اما عن التقرير السنوى للمكتب عن العام ٢٠٠٠ فيتضمن بيان موجز لمدى فاعلية تنفيذ المكتب لمهامه ضمن المقرر تقديمه الى البرلمان خلال شهر اكتوبر من عام ٢٠٠١ وسيتوافر التقرير بمجلة بموقع المكتب على شبكة الانترنت

http : // www.revizii Ba. hr .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال

على:

State Audit Office, tkalciceva
19,10000 Zagreb
Croatia, fax : 385 (1) 4873 385,
email dur @ zg .tel hr, website:
http://www.revizija.hr.

جمهورية التشيك

اصلاحات وتحديث :

شارك المكتب الاعلى للرقابة بجمهورية التشيك عام ٢٠٠١ فى عدد من المشروعات القومية والى الهامة ففى شهر يناير من هذا العام تبني المكتب خطة تنمية استراتيجية تم اعدادها استناداً على تقييمه الذاتى وخبراته وتوصيات مجموعات خبراء سيجما وتتضمن هذه الخطة التعديلات المستهدفة فى التشريع وغيره من الانشطة التدريبية والمنهجية المتعددة وفى شهر اغسطس من نفس العام وبعد

العام كما ناقش سيادته كذلك تطوير الجهاز الرقابى لنظام الرقابة القومى ومهمة بنك التنمية الامريكى فى تمويل بعض مشروعات تحديث هذا الجهاز الرقابى كما اكد سيادته على اهمية العلاقة بين مكتبه ومنظمة الانتوسائى على الصعيد العالمى وبين مكتبه ومنظمة الاولاسيفز على الصعيد الاقليمى وبين مكتبه ومنظمة ميركوسور على الصعيد الاقليمى الفرعى وفى الختام اكد د. ايلوين على القيم الجوهرية لجهاز الرقابة الشيلى وهى الشرعية والامانة وحماية النفع العام والكفاءة والفاعلية والترشيد والشفافية ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على :

Contraloria General de la
Republica,
Teatinos 56-589: Piso, Santiago
de la Chile,
Fax : ++56(2)870 13 94, e-mail:
aylwin @ Contraloria.
and website : www. Contraloria.
cl

كرواتيا - الانشطة الحديثة

للمكتب المراجعة العام :

اخذ مكتب المراجعة العام بكرواتيا منذ نشأته عام ١٩٩٣ فى التطور حتى اصبح جهاز عام اكثر فاعلية ونزو مستوى عالى فى الاداء ومن ثم يعمل المكتب بشكل مستمر على دعم سلطاته وهيكله التنظيمى واليات العمل فيه وقد تغير مؤخراً الاساس القانونى للمكتب حين امتد نطاق سلطاته كي يشمل مراجعة الخصخصة كما اجرى المكتب كذلك بعض التغييرات فى عملية تعيين العاملين داخله وتنظيمه والتى نتج عنها زيادة عدد العاملين من ٢٤٩ الى ٢٨٠ فرداً حيث قام فى ذلك بانشاء ادارة لمراجعة الخصخصة ووحدة للعلاقات العامة .

و دعماً لفاعلية الاداء قام المكتب بتوفير التدريب المكثف للعاملين فيه وعقد ندوة سنوية لكافة المراجعين الى جانب ندوات صفرى بشأن الانشطة الجوهرية يتم تنظيمها فى اوقات مختلفة من العام وفق الحاجة اليها وفى شهر فبراير من عام ٢٠٠٠ عقد المكتب ندوة عن مراجعة الاداء فى الهيئات الحكومية وذلك بالتعاون مع محكمة المراجعة النمساوية التى

استضافة اجتماعات دولية :

قامت المحكمة فى شهر مايو من عام ٢٠٠١ بتنظيم مؤتمر دولى ناجح تم تمويله جزئياً من قبل اللجنة الأوروبية وذلك عن منع ومحاربة الفساد فى المجتمع الأوروبى استناداً على الخبرات الميدانية للدول الاعضاء بالاتحاد الأوروبى وقد تم خلال المؤتمر مناقشة الصعوبات وأوجه النجاح فى الكشف عن الفساد وسوء ادارة المال العام فى الاتحاد الأوروبى والدول الاعضاء فيه كما تم خلال المؤتمر أيضاً مناقشة التحديات التى اثارها السوق الدولية المتداخلة لتسهيل الاموال .

وفى نهاية شهر سبتمبر من عام ٢٠٠١ قامت المحكمة كذلك بتنظيم اجتماع سنوى لمسئولى الاتصال باجهزة الاتحاد الأوروبى الرقابية والذين تناولوا فيه مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك فى مراجعة الاموال العامة ولزيت من المعلومات يرجى الاتصال على:

Court of Audit, Via
Baiamonti , 25, I-00195 Rome,
Italy,
Fax : ++39(06)3876-8011,
Email : uric @ corteconti, it.

اليابان - اصلاح تنظيمى - لمجلس المراجعة :

قام مجلس المراجعة اليابانى فى السادس من شهر يناير عام ٢٠٠١ باجراء اصلاح لهيكلة التنظيمى بالمكتب التنفيذى العام وذلك لتنفيذ انشطته الرقابية على نحو اكثر كفاءة ومرونة ويعد هذا الاصلاح وهو الاول خلال تسعة سنوات مسابراً لاصلاح الحكومة المركزية الذى بدء تنفيذه فى نفس اليوم وفى السنوات الاخيرة تغير موقف المجلس الذى مضى على تأسيسه ١٢٠ عاماً تغيراً كلياً نتيجة لتنوع جوانب المجتمع وما طرأ من اصلاح ادارى وحكومى وكذلك نتيجة للوعى العام لدافعى الضرائب وتزايد المهمة الادارية للبرلمان ولذلك قرر المجلس اعادة تنظيم هيكله الداخلى ليتوافق مع الاصلاح الحكومى وادخال نظم تقييم السياسات التى سيتم تطبيقها داخل كل وزارة وجهاز ويهدف هذا الاصلاح بشكل رئيسى الى بناء :-

* المقدره على المراجعة بصورة اكثر فاعلية وتحليل تقييم السياسات الخاصة بالاجهزة والوزارات .

* النظام الخاص باجراء عمليات المراجعة المرجوة من قبل البرلمان بشأن موضوعات محددة ينص عليها القانون .
* المقدره على تحليل الحسابات الختامية للدولة والقوائم المالية التى تعدها الشركات الحكومية .
* الهيكل اللازم لمراجعة الوزارات والاجهزة وغيرها من اجهزة تابعة للحكومة داخل الحكومة المركزية المنظمة حديثاً .

وفى المكتب الخامس تم انشاء قسم مراجعة للموضوعات الخاصة كى يتوافق مع المتطلبات الرقابية من قبل البرلمان وذلك استناداً على نصوص المادة ١٠٥ من قانونه وغيرها من موضوعات خاصة تهم المواطنين اليابانيين وفى الوقت الذى تقوم فيه اقسام اخرى بمراجعة وزارات واجهزة محددة وغيرها من اجهزة حكومية الا ان قسم مراجعة الموضوعات الخاصة قد يقوم بمراجعة عدة وزارات او اجهزة الى جانب امكانية قيامه باجراء عمليات مراجعة اذا ما دعت الضرورة لذلك بفض النظر عن نورة المراجعة المعتادة .

وفى المكتب الاول تم انشاء مكتب التاكيد من صحة الحسابات كجزء من قسم المراجعة المالية ولم يكن القصد من وراء ذلك تقديم مجرد ارقام ولكن القيام بتحليل الحسابات الختامية للدولة على وجه التفصيل ومن ثم دعم وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالشق المالى للحكومة .

ولزيت من المعلومات يرجى الاتصال على:

The Board of Audit,
3-2-1 Kasumigaseki.
Government fiseal condition
Chiyoda - KU, Tokyo 100-8941
Japan,
Fax : ++81(3) 35921807,
Email : liaison @ jbaudit -
go.jp website:www.jbaudit.go.jp

نيوزيلاندا - تطورات جارية

بمكتب المراقب والمراجع العام :
قانون المراجعة العام ٢٠٠١ :

تم تطبيق قانون المراجعة العام لعام

٢٠٠١ فى الاول من يوليو من عام ٢٠٠١ وللقانون هدفين اولهما تأسيس وضع المراقب والمراجع العام رسمياً كضابط مسئول للبرلمان وثانيهما اصلاح واعادة صياغة القانون المتعلق بمراجعة الهيئات العامة وهذا هو الاصلاح الذى استمرت الحاجة اليه طويلاً حتى انتهى الامر بتطبيق هذا القانون وقد كانت نيوزيلاندا من قبل تقوم بتطبيق قانون المال العام لعام ١٩٧٧ ومعظم بنود هذه اللائحة تم تعديلها اثناء الاصلاحات التى تمت على القطاع المحلى فى اواخر الثمانينات فيما عدا الجزء المتعلق بمكتب المراجع العام وينص قانون المراجعة العام لسنة ٢٠٠١ على :

* لائحة واضحة ومتماشية مع قانون المال العام لسنة ١٩٨٩ .
* الرقابة المستمرة للكفاءة والفعالية على مختلف الهيئات العامة بما فى ذلك ما استجد من هيئات دستورية عديدة كالمشروعات المملوكة للدولة وهيئات التاج التى ظهرت فى نيوزيلاندا منذ عام ١٩٧٧ .

الوفاء بالالتزامات البيئية الدولية :

اصدر مكتب المراقب والمراجع العام مؤخراً تقريراً بعنوان "الوفاء بالالتزامات البيئية الدولية" ويتوافر هذا التقرير بصورتين هما النسخة الاصلية منه وعلى موقع للمكتب بشبكة الانترنت

www.oag.govt.nz.

وتشارك نيوزيلاندا فيما يقرب من خمسين من الاتفاقات البيئية متعددة الاطراف وقد قام المكتب خلال هذا التقرير بمناقشة اربعة نقاط من تلك المتعلقة بمايلى :

* خطوات التفاوض وقبول الاتفاقات.
* تنفيذ وتطبيق الالتزامات المتفق عليها .
* كفاية المعلومات المقدمة الى البرلمان .
* دروس للاتفاقات المستقبلية .

ومن جانبه اكتشف مكتب المراقب والمراجع العام ان هناك مستويات متفاوتة من التطبيق فى نيوزيلاندا ومن ثم اوصى المكتب بالمزيد من الشفافية فى التقارير المقدمة الى البرلمان بما فى ذلك حجم المخصصات السنوية

المنبثقة واداء الاجهزة فى الوفاء بالالتزامات الخاصة بتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة والاشراف النورى على المعلومات التى اعدتها وزارة البيئة .

اعداد تقارير بشأن اداء القطاع العام :

شارك المراقب والمراجع العام فى العديد من المناقشات حول كيفية قيام الهيئات العامة باعداد تقارير عن الاداء على افضل وجه ممكن وذلك نظراً - استناداً على ملاحظاتها - الى عدم حصول اصحاب المصالح على جودة المعلومات المرجوة ومن ثم قام مكتب المراقب والمراجع العام بنشر تقرير بعنوان "اعداد تقارير بشأن اداء القطاع العام" والمتوافر بنسخته الاصلية وعلى موقع المكتب على شبكة الانترنت وفيما يلى بعض النقاط الرئيسية من التقرير :-

- * نموذج شامل للاداء يتضمن كافة عناصر الاداء كالتنائج والعمليات والمخرجات (سلع او خدمات) التى يتم تقديمها والمدخلات المقررة على الخدمات حالياً ومستقبلاً .
- * تقارير المساهمة الخارجية الشاملة تختار وتتنبأ وتقدم معلومات ذات علاقة من واقع هذه العناصر بما فى ذلك تقويم المخاطر والاستراتيجيات .
- * وقد يكون من المفيد اعداد تقارير على مستويات خلاف مستوى الهيئات ومثال ذلك الموضوع والقطاع او المستويات على المستوى الحكومى الواسع .

ولزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

Office of Controller and Auditor General
Level 7, Hitachi Data systems House, 48 Mulgrave street, Thorndon,
Wellington 1, New Zealand,
Fax : ++ 64(4) 917 1500,
Email : oag @ oag govt. nz,
Website www oag . govt.nz.

★ بولندا - رئيس جديد لغرفة الرقابة العليا :

تم فى العشرين من يوليو من عام ٢٠٠١ انتخاب السيد/ ميروسلو سكولا رئيساً لغرفة الرقابة العليا البولندية وقد شغل السيد/ سكولا قبل تعيينه لهذا المنصب العديد من المناصب الحكومية وكان السيد سكولا قد حصل عام ١٩٨٠ على درجة الماجستير فى الكيمياء من جامعة سيلسيان للتكنولوجيا ومن ثم التحق فى الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٤ بمعهد اعداد الفحم الكيمائى بزابرز حيث عمل سيادته فى هذا المعهد كمعيد وعضو بالمجلس العلمى وعضو بمجلس العاملين ونائباً لرئيس هذا المجلس وفى عام ١٩٩٠ تم انتخاب السيد/ اسكولا للعمل بمجلس مدينة زابرز ثم



السيد/ ميروسلو سكولا

عين رئيساً لهذا المجلس وفى عام ١٩٩٤ تم انتخاب السيد/ سكولا نائباً لعمدة زابرز وظل بهذا المنصب من عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٨ وفى عام ١٩٩٧ انتخب سيادته عضواً للبرلمان حتى عام ٢٠٠١ كما كان كذلك عضواً بالمجلس البرلمانى الاقليمى فى سيلسيان وذلك فى الفترة من ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠١ . ولزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

Kontroli, ul.Filtrowa 57, PL
-00-950 Warsaw, Poland
FaX : ++48(22)8258967,
Email : nik @ nik.gov.pl,
Website : www.nik.gov.pl
Najwyzsza Izba .

قطر - رئيس جديد لمكتب المراجعة الوطنى :

عين امير قطر فى التاسع والعشرين من مايو عام ٢٠٠١ معالى الشيخ عبدالله سعود عبدالعزيز آل ثان رئيساً جديداً لمكتب المراجع العام ويعد الرئيس آل ثان الرئيس السادس

لمكتب منذ تأسيسه عام ١٩٧٣ وكان السيد آل ثان قد حصل على درجة البكالوريوس فى الاقتصاد والادارة العامة ثم حصل على درجة الماجستير فى المالية من جامعات بالولايات المتحدة كما حصل سيادته على درجة ماجستير ثانية فى القطاع المصرفى من المملكة المتحدة وكان سيادته قد عمل قبل تعيينه بهذا المنصب نائباً لمحافظ البنك المركزى القطرى منذ عام ١٩٨٤ .

اصدار الجزء الاول من الدليل الرقابى :

قام مكتب المراجعة العام كجزء من جهوده المتواصلة لتحديث برامجه الرقابية باصدار الجزء الاول من دليله الرقابى الذى يتضمن تعليمات واجراءات حديثة تخص المراجعين الحكوميين بالمكتب ويتضمن هذا الجزء من الدليل معلومات عن عمليات مراجعة العائد والنفقات ومشروعات رأس المال الرئيسية .

ولزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

State Audit Bureau, P.o Box
2466 Doha, Qatar,
Fax : ++9744412101
Email : qsab @ qatar.net.qa.

ترينداد وتوباغو :

تقرير عن الحسابات العامة :

تم فى السابع والعشرين من ابريل عام ٢٠٠٠ التوقيع على تقرير المراجع العام عن الحسابات العامة بترينداد وتوباغو وذلك عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٩ وقد تم هذا التوقيع خلال المدة التى نص عليها القانون ومن ثم صدر هذا التقرير الى البرلمان فى الثامن والعشرين من ابريل عن عام ٢٠٠٠ وفى الثانى من مايو من نفس العام ، وقد تضمن التقرير جزءاً عاماً عن المراجع العام اما باقى اجزائه فقد غطت قوائم الخزنة وحسابات مسئولى الحسابات والقائمين على تلقى العوائد ومسئولى الادارة وكانت تلك المرة الثانية التى يقوم فيها المراجع العام باعداد تقرير حسابات عن صناديق البطالة وتحسين الطرق وتنمية البنية التحتية التى تتولى ادارتها اجهزة حكومية محلية وشركات اقليمية نيابة عن وزارة الحكم المحلى كما اثار التقرير أوجه

الاهتمام بالتحويلات النقدية بين تلك الصناديق ومعالجة الفائدة المحققة على موازنتها ونظم الرقابة الداخلية فيها .

ولزيد من المعلومات يرجى الاتصال

على:

Auditor General's Department,
Eric Williams Finance
Building, Independence Square,

E. Williams 2nd podium Floor,
plaza, Port of Spain, Trinidad
and Tobago,
Fax : ++1(868)627-0152.

★ تونس - صدور التقرير السنوي :

اصدر الرئيس الاول لمحكمة الحاسبات التونسية السيد/ رؤوف النجار فى الحادى عشر من يونيو من عام ٢٠٠١ التقرير السنوى السادس عشر للمحكمة ومن ثم رفعه الى السيد/ رئيس الجمهورية كما قدم كذلك نسخة منه الى السيد/ رئيس غرفة المفوضين (البرلمان) ويتضمن هذا التقرير ملاحظات المحكمة على ادارة الاموال العامة الى جانب تقريرين سنويين لمحكمة النظام المالى عن عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ .

ومن جانبه اشاد الرئيس التونسى زين العابدين بن على بجهود المحكمة فى سبيل تحسين ادارة الاموال العامة كما حث كافة الهيئات الحكومية على مراعاة شتى ملاحظات وتوصيات المحكمة وازضافة الى ذلك اصدر السيد رئيس الجمهورية فى اعقاب صدور هذا التقرير السنوى تعليماته بانشاء اربعة غرف اقليمية للمحكمة تعمل اولها عام ٢٠٠٢ كما امر سيادته للمرة الاولى فى تاريخ تونس بنشر مقتطفات من التقرير السنوى .

ولزيد من المعلومات يرجى الاتصال

على:

Cour des Comptes, 25 Avenue
de la Liberte, B.p. 1002, 1004
Tunis,
Tunisia,
Fax : ++216(1)767868

المملكة المتحدة - التقرير السنوي

عام ٢٠٠١ : المساعدة على

ترشيد الانفاق القومى :

صرح السيد/ جون بورن المراقب والمراجع العام بان مكتب المراجعة القومى قد وفر لدافعى الضرائب مامقداره ١.٤ بليون جنيه استرلينى على مدى الثلاث سنوات الماضية ومن ثم يكون المكتب قد تجاوز هدفه من الاداء بادخار ثمانية جنيهات استرلينى لكل جنيه يتكلفه فى الادارة وقد قام المكتب خلال العام الماضى بمراجعة مايقرب من ٦٥٠ بليون جنيه استرلينى من الدخل والنفقات وقدم خلاله ٥٢ تقرير لعائدات انفاق تتضمن تغطية كافة الموضوعات من النوم ميلينيوم الى كيفية مواجهة هيئة الصحة الوطنية لموضوعات صحية كالبداية والسمنة وفى ذلك يقوم المكتب بتحقيق اهدافه باستخدام خبراته العريضة فى تحديد الفرص المتاحة للادارات الحكومية لترشيد وتوفير الاموال الى جانب مقدرته على المقارنة بالطريقة التى يتم بها سير الامور داخل القطاع الخاص وعسبر البحار او استخدام العلوم الادارية او غيرها من اساليب الكشف عن طرق جديدة لحل المشكلات بشكل نظامى ومن المبادرات الهامة خلال العام الماضى هى زيادة العمل على تشجيع كافة الهيئات الحكومية على مراعاة مايقدره المكتب من توصيات وقد قام المكتب بالتاكيد على دراسة البرامج التى تم تحقيقها على نحو جيد وذلك لتحديد العوامل الرئيسية للنجاح الى جانب استمرار التركيز على العمل مع الاخرين للحد من المتطلبات على الاجهزة موضع المراجعة ومثال ذلك ان قام المكتب خلال العام الماضى بنشر نتائج العمل المشترك مع لجنة المراجعة بشأن تدريب المرضات وغيرهم من مسئولى الصحة ومع محقق الشكاوى للمعاشات المتعلقة بمكاسب البلاد ويتمتع مكتب المراجعة القومى بحضور عالمى قوى فهو أخذ فى توسيع نشاطه الممول من قبل الاتحاد الاوروبى ومساعدة الدول التى تسعى للانضمام الى الاتحاد فى محاولة من جانبها لدعم وزيادة الفاعلية فى مراجعة الاموال العامة وفى الوقت الحاضر يقوم المكتب بالعمل فى كل من المجر وسلوفينيا واستونيا .

وبالتطلع الى المستقبل صرح السيد/

جون قائلا "ان اولويتنا خلال العام القادم هو التقدم مرة ثانية الى البرلمان بعمل نو جودة عالية والذى من شأنه ان يضيف قيمة حقيقية الى العملية المحاسبية وكذلك تزويد الجهات التى تقوم بمراجعتها بأفضل خدمة ممكنة كما اننا نهدف دائما الى جعل مشاركتنا بناءة قدر الامكان وكذلك وضع التوصيات التى من شأنها تحقيق تغير حقيقى فى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين واننا سنفعل ذلك بالاستمرار فى كوننا طلبة حريصين جيداً على النجاح وناصرين للعمل الجيد" .

بورة عالمية للتدريب :

استضاف مكتب المراجعة القومى دورته العالمية السنوية التدريبية التاسعة فى الفترة من ١٣ سبتمبر الى ٢ اكتوبر ٢٠٠١ وقد ركز هذا البرنامج المكثف الذى استغرق اربعة اسابيع على محورى المراجعة المالية وتقويم الاداء من خلال منهجية العمل الرقابى داخل المكتب وترتكز الدورة على نظام الفسصول الدراسية الا ان كلا المحورين يتضمنان ايضا حاحات عملية ومنها على سبيل المثال دراسات حالة مستمدة من الحسابات التى تم مراجعتها ودراسات تقويم الاداء التى يقوم المكتب بتنفيذها ومن المستهدف اثناء الدورة بتشجيع المشاركين على توجيه الاسئلة وتقديم عناصر من واقع خبراتهم ومن الاهداف الجوهرية للبرنامج دعم الحوار بين المشاركين فى الدورة خلال تواجدهم بالمكتب كما يشجع البرنامج كذلك استمرار الاتصال بمجرد عودة المشاركين الى بلادهم وازضافة الى منهج الفصل الدراسى فان هناك الكثير من الفرص امام المشاركين لتبادل الرأى مع العاملين بمكتب المراجعة القومى ومنذ انعقاد الدورة التجريبية عام ١٩٩٢ فان هناك مايزيد عن ١٣٠ من العاملين بالاجهزة الرقابية وغيرها من مختلف المنظمات قد شاركوا فى تلك الدورة وفى ذلك كانت مجموعات العمل الاقليمية التابعة لمنظمة الانتوساى من اكثر الداعمين لهذا البرنامج .

ولزيد من المعلومات يرجى الاتصال

على:

- * تصميم وتقديم ودعم برنامج تدريبي حديث للمراجعين الحكوميين يتضمن اساليب حديثة لمنع وتصحيح الفساد والغش داخل القطاع العام .
- * وضع نظم تدريبية تسمح للمراجعين بتبادل المعرفة والخبرات على المستويات المحلية والاقليمية والدولية .
- * انشاء مركز متخصص للوثائق ومكتبه للمراجع الى جانب التحقق من النتائج وصدورها ونشرها .
- * تنظيم ندوات وورش عمل وحلقات دراسية عامة للجمهور .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال

على:

Tribunal de Cuentas de la Republica, C.P.
11000, Montevideo, Uruguay,
Fax : ++598(2)916 18 06,
Email : Tribine @ adinet.com.uy,
website : www.ter.gub.uy.

فانه لا بد من ادراج اثار احداث الحادى عشر من سبتمبر بعملية التخطيط الاستراتيجى لمكتب المراجع العام .

وقد يكون من المهم بالنسبة لقارئى المجلة ادراك ان موقع مكتب المراجع العام على شبكة الانترنت وهو "www.gao.gov" قد تم تحديثه ليشتمل قائمة شاملة من المكتب لتقارير وشهادات مناهضة للارهاب وتأمين المطارات وموضوعات متعلقة بها كما تتضمن كذلك تقارير يرجع تاريخها الى عام ١٩٨٠ الى جانب تقارير وشهادات حديثة حتى الثامن والعشرين من سبتمبر من عام ٢٠٠١ .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

U.S.General Accounting Office, External Liaison, room 7826, 441 G Street NW, Washington, D.C.20548 USA (tel: 202-512-4707); Fax: 202-512-4021 email<el@gao.gov>

اورجواى

مدرسة للمراجعة الحكومية:

تهدف مدرسة المراجعة الحكومية التى تم انشائها بموجب القانون الى دعم تدريب المسؤولين العموميين والمساهمة فى تحسين الشفافية والادارة لحكومة اورجواى ، وتعد المدرسة من الناحية الفنية مستقلة ويترأسها مجلس اكاديمى يترأسه بدوره ممثل من جهاز اورجواى اما عن اعضاء المجلس الاربعة الاخرين فيمثلون الجامعة العامة والجامعات الخاصة ومكتب التخطيط والموازنة ومكتب المراجعة الداخلية القومية وتعد الجهتين الاخيرتين جزء من الفرع التنفيذى للحكومة ويعد هذا المجلس ممثلاً بالكامل طالما يتضمن:

- (١) وحدات من الادارة الحكومية المركزية المتصلة بالموازنة القومية والمراجعة الداخلية .
- (٢) الجهة المسئولة عن المراجعة الخارجية .
- (٣) كلا المؤسسات التعليمية العليا العامة والخاصة وتتمثل المهام الرئيسية الاربعة للمدرسة فيما يلى :

National Audit Office
International Relations, 157-197 Buckingham palace Road, Victoria, London SW1W 9SP, United Kingdom,
Fax:++44 20.7798 7466
or e-mail:bruce.bed well @ nao.gsi.gov.uk.

الولايات المتحدة الامريكية

تجاوب الاجهزة الرقابية مع جدول اعمال مناهضة للارهاب :

فى اعقاب الهجمات الارهابية على الولايات المتحدة فى الحادى عشر من سبتمبر كان على مكتب المراجع العام الامريكى لعب دور هام حيث اخبر المراقب العام ديفيد ووكر العاملين لديه (بان الكونجرس والامه جميعها ستطلب مرة ثانية من مكتب المراجع العام الوقوف على كل الحقائق وطرح الاختيارات والتأكد من كل كبيرة وصغيرة فى سبيل الحد من امكانية حدوث مثل هذا الحدث مرة ثانية). وكان المكتب قد سبق ان لعب من خلال نشاطه دوراً فى تشكيل رد الفعل المبكر للامة فقد تم خلال ايام من تلك الهجمات اصدار تقرير شامل من قبل المكتب عن استراتيجية وسياسات وبرامج الامة بمكافحة الارهاب وقد اوصى المكتب فى هذا التقرير بانشاء الرئيس لنقطة واحدة مركزية داخل المكتب التنفيذى للرئيس (بمعد ومسئولية وسلطة وموارد القيادات الشاملة وتنسيق البرامج الاتصادية لمكافحة الارهاب ويعد ذلك بستة ساعات اعلن الرئيس بوش فى خطابه يوم ٢٠ سبتمبر امام الكونجرس والامة عن انشاء مكتب جديد بالبيت الابيض يختص بالامن الداخلى .

ومن جانبه صرح المراجع العام ووكر بان البيت الابيض كان له نظرة سباقية الى التوصيات حين قام بدراسة مسودة القرار على مدى شهر سابق وانه قد قام بمناقشة تلك التوصيات مع مسئولين من البيت الابيض ووزارة الدفاع خلال الايام التالية للهجمات وقد وضع السيد ووكر هذا الموضوع ضمن سياق عملية التخطيط الاستراتيجى للمكتب حين قال "لابد لنا ان نسأل انفسنا عن نوعية الانشطة التى يجب علينا التركيز عليها لاضافة اقصى قيمة وعمل الاختلاف الاكبر اليوم وغداً ومن ثم



السيد/ ارتورو فالارينو النائب الاول لرئيس بنما ، يرحب بالوفود المشاركة في افتتاح مؤتمر الالاسيفنز السادس .

الموضوع الاول مراجعة الخصخصة ، المنح والهيئات النظامية:

اثناء خطبتين امام الجمعية العامة ، ناقش الدكتور/ سيزار ارياس من مكتب المراجع الوطني بالارجنتين خبرات مكتبه فيما يتعلق بعملية خصخصة الخدمات العامة في الارجنتين ، اما الدكتور/ خوان فيلارد فوارت وهو عضو بمحكمة المحاسبات الاسبانية فقد قام بتحليل عملية الخصخصة ككل ، وقد لعبت الارجنتين دور المنسق اما فنزويلا فقد لعبت دور الرئيس ، اما دور مقرر هذا الموضوع فقد تحمته دولة الارجواي .

وقد شملت النتائج والتوصيات مايلي :

- * تتطلب التحولات التي تطرأ على دور الحكومة بسبب عملية الخصخصة ، اعادة تنظيم اللوائح ، الامتيازات الحكومية الخ اجراء تغييرات في الطريقة التي تلعب بها الاجهزة العليا للرقابة دورها كمراجع خارجي .
- * تهدف هذه التحولات الى تحديث الدولة ، ولايجوز اعتبار تلك التحولات وسيلة يتم استخدامها لاختفاء علامات الفساد .
- * على الاجهزة العليا للرقابة توعية الاجهزة التشريعية بضرورة مشاركتهم في وضع تشريع يرتبط بالخصخصة والتحولات الاخرى بالنسبة لدور الحكومة ، ان هذه المشاركة تجلب النفع على كلا الطرفين ، فكلما ازدادت معرفة الاجهزة العليا للرقابة باغراض وكيفية تنفيذ هذا التحول ستزداد قدرتها على تنفيذ مهامها المتعلقة بحماية المصالح العامة وحقوق الافراد ، وبالمثل ستزداد قدرة الاجهزة العليا للرقابة على توعية الاجهزة التشريعية بالمخاطر الكامنة

بقلم : ايندا سيليفاج ، مساعد تحرير ، المجلة الدولية للمراجعة الحكومية .

تجمعت وفود ٢١ جهاز اعلى للرقابة في مدينة بنما ، بنما وذلك للاحتفال بالمؤتمر السادس لمنظمة الاجهزة العليا للرقابة بامريكا اللاتينية والكاريبى (الولسيفز) وذلك خلال الفترة من ٢٠-٢٤ أغسطس ٢٠٠١ وقد شملت الدول المشاركة كل من الارجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، الاكوادور ، السلفادور ، جواتيمالا ، هندوراس ، المكسيك ، نيكاراغوا ، باراجواي ، البرتغال ، بنما ، بيرو ، بورتوريكو ، اسبانيا ، اورجواي ، وفنزويلا ، وقد اشترك بالاضافة الى وفود تلك الدول مراقبين يمثلون الامانة العامة للانتوساي ، مبادرة الانتوساي للتنمية ، بنك التنمية الامريكى ، البنك الدولي ، الايروساي ، محكمة المراجعة الاوروبية ، الاجهزة العليا للرقابة في كل من روسيا ، تايوان ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة ، منظمة الشفافية الدولية ، محكمة الحسابات بمديرد وجامعة الحسابات بمديرد .

بالاضافة الى ممثلى هذه المجلة .

مراسم الافتتاح :

شهدت قاعة جراند بالروم بفندق ميرامار انتركونتنتال مراسم الافتتاح ، وقد نقل السيد/ ارتورو فالارينو النائب الاول لرئيس بنما تحيات رئيس بنما ميريا موسكو الى جمهور الحضور وذلك بسبب سفر سيادته الى خارج البلاد ، وقد اكد السيد فالارينو على اهمية عمل الاجهزة العليا للرقابة بالنسبة لحياة الامة ، وقد ركز السيد/ الفين ويدن جامبوا المراجع العام بينما في كلمته الافتتاحية امام المؤتمر على التحديات التي تواجه الحكومات والاجهزة العليا للرقابة في عالم اكثر اندماجاً بسبب عملية العولمة ، كما ذكر سيادته ايضاً انه يجب على الاجهزة العليا للرقابة اتخاذ اجراءات واستراتيجيات جديدة مصممة لضمان ادارة انفاق الاموال العامة بصورة مسؤولة ووفقاً للقوانين والضوابط ، وقد اكد سيادته على اهمية تطوير التطبيقات التقنية والموارد البشرية لتتوافق مع تلك القضايا ، كما ترأس السيد/ ويدن المؤتمر وذلك يرجع الى عدم قدرة رئيس الالوسيفنز حضور المؤتمر .

تقديم الموضوعات الفنية :

تم استعراض الموضوعات الفنية الثلاثة الخاصة بمؤتمر الالوسيفنز السادس وذلك في ثلاثة ايام متتالية ، وقد تعرضت الجمعية العامة لكل الموضوعات ، وبعد ذلك ناقشت الوفود القضايا الفنية والمهنية المتعلقة بالموضوع وذلك من خلال الاوراق الرئيسية ووسائل العرض الاخرى ، وقد تم تقديم وقرارات النتائج والتوصيات بالنسبة لكل موضوع .



صورة تجمع رؤساء الوفود لصورة رسمية خلال مؤتمر
الاولسييفز بنما



السيدة/ بيلريوجوز سكرتير عام الاولسييفز توجه خطابها للمؤتمر
وعلى المنصة اعضاء المجلس التنفيذي للاولسييفز (من اليسار الى
اليمن) نيكارجوا ، البرازيل ، بنما ، الاكوادور ، بيرو

- * على الاولسييفز توزيع وثيقة تضم جميع معايير تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بواسطة الاجهزة الاعضاء .
- * يجب زيادة وعى الادارة العليا ومجتمع المستخدمين بحيث يمكن تطبيق الجهود الخاصة بمنع وتسوية مخاطر تكنولوجيا المعلومات بالاضافة الى ادماجها فى المؤسسات والهيئات الحكومية .
- * تعتبر اساليب المراجعة بمساعدة الحاسب الالى مفيدة فى استكمال اعمال المراجعة ويمكن استخدام البرامج الموجودة حالياً ويجب ان نشير الى امتلاك بعض الاجهزة الاعضاء فى الاولسييفز لخبرات قوية فى هذا المجال ويمكن الاستفادة بهذه الخبرات .
- * على الاجهزة العليا للرقابة التشارك فى المعلومات وذلك عبر التكنولوجيا الحديثة وذلك بغرض تطوير المزيد من الشفافية بالنسبة للادارة العامة .
- * يجب تحديث موقع الاولسييفز على شبكة الانترنت بالمعلومات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات .
- * هناك حاجة لاعطاء المزيد من التدريب المتخصص فى تكنولوجيا المعلومات وذلك بهدف رفع مستوى القدرة التقنية للاجهزة العليا للرقابة .

الموضوع الثالث : منع وتحديد ومحاربة الفساد :

لقى السيد/ دافيد والكر المراجع العام الامريكى الخطبة الافتتاحية داعياً الاجهزة العليا للرقابة ان تكون القدوة فى محاربة الفساد ، وقد ناقش سيادته "ملف المراجعة" الخاص بالاجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بهذا الشأن والتي ضمت ثلاثة موضوعات : محاربة الفساد (الاشراف) جعل الحكومة تعمل بشكل افضل وذلك عن طريق تطوير اقتصادية ، كفاءة وفاعلية البرنامج (نفاذ البصيرة) ، وفحص النور الحكومى فى المستقبل (النظرة المستقبلية) ، ولكى تنتج الاجهزة العليا للرقابة فى استخدام ذلك النموذج يجب ان تشمل عدة عناصر: الاستقلالية ، المعايير المهنية ، التخطيط الاستراتيجى ، بالاضافة الى تقديم تقارير بشأن الاداء والمسألة ، اما الدكتور/ سيرجرى ستيفاشين رئيس غرفة المراجعة الروسية فقد اشار الى الجهود التى بذلها الجهاز الاعلى للرقابة

- * هناك حاجة لان تقوم الاجهزة العليا للرقابة بمراجعة جميع مراحل مشروعات الخصخصة والجهود الاخرى المرتبطة بالتحول الحكومى ، عموماً يجب وضع تعريف نهائى للاموال العامة بحيث يمكن تطبيق الرقابة وتجنب المخالفات .
- * على الاجهزة العليا للرقابة التعاون مع بعضها البعض بهدف مشاركة الخبرات والدروس المستفادة فى هذا المجال ، ويمكن ان يتخذ هذا التعاون شكل التدريب فى البداية ثم يتحول لاحقاً الى تعاون مؤسسى .
- * خضوع أى جهات نظامية تنجم عن عملية الخصخصة للمراجعة بواسطة الاجهزة العليا للرقابة وذلك لضمان كفاءة ادارة الانشطة التى تم خصصتها .
- * عند خصخصة أى خدمة عامة ، يجب على المالك الجديد ضمان سهولة وصول الخدمات الى المستخدمين بالاضافة الى تطور جودة تلك الخدمات ، ويجب على الحكومة حماية المستخدمين اذا لم يتم الوفاء بتلك الشروط .

الموضوع الثانى : نظم المعلومات

ومخاطر تكنولوجيا معلومات المراجعة :

لقى السيد جوان تيلو مريك من بنما الخطبة الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع ، وقد تعرضت خطبته الى المعايير المتفق عليها وعمليات مخاطر المراجعة المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات ، وقد قدمت بنما منسق هذه الموضوع الورقة الرئيسية ، كما قدمت نتائج الاستبيان موضحة الاختلافات الرئيسية فى مستويات تكنولوجيا المعلومات وتقييم المخاطر المرتبط بها المستخدمة بواسطة اعضاء الاولسييفز .

وقد قدمت عشر وفود اضافة المزيد من التحليل والمناقشة ، وخلال تلك الجلسة قدم الجهاز الاعلى للرقابة بشيلى الى اعضاء الاولسييفز ترجمة لبرنامج الانتوساى لمراجعة نظم المعلومات ، بالاضافة الى ذلك قدمت كولومبيا دليل مكتوب واسطوانة مدمجة عن دليلها الالى للمراجعة الحكومية المتكاملة ، وقد لعبت شيلى دور الرئيس بالنسبة لهذا الموضوع ولعبت كوبا دور المقرر وقد شملت النتائج والتوصيات مايلى :



المنصة الرئيسية للموضوع الثالث (منع وتحديد ومحاربة الفساد) ضمت د. كارلو دي فلوريو من مكتب برايس ووتر هاوس كوبرز ، د. سيرجى ستيفاشين رئيس غرفة المراجعة الروسية ، السيد/ الفين ويدن المراجع العام بينما السيد/ دافيد والكر المراجع العام الأمريكى وبينن بالاضافة الى د. انريك لاو وكيل المراجع العام بينما .

على المكسيك لتستضيف مؤتمر الالوسيفز الذى سيعقد خلال عام ٢٠٠٢ ، كما تم ترشيح شبلى وكوستاريكا لاستضافة اللجنة التنفيذية ، كما تم قبول بورتوريكو كعضو جديد فى المنظمة ، كما اعلن ايضا انه ستعقد اجتماعات مشتركة بين الالوسيفز - الايروساى فى مدينة كاوتانجا كولومبيا وذلك فى يوليو ٢٠٠٢ .

انشطة اخرى :

على مدار الاسبوع ، اظهر مكتب المراجع العام بينما ترحابه الشديد بالسادة ضيوف المؤتمر ، وقد حرص السيد/ الفين ويدن المراجع العام على اظهار كرم الضيافة وتعريفهم بالبلد ، ولهذا نظم احتفال حضره الوفود والسادة المدعوين فى هويس ميرافلورز حيث تمكن الحاضرون من رؤية قناة بنما على الطبيعة ، كما نظم احتفال اخر بفندق بوليفار التاريخى الواقع فى الجزء القديم من مدينة بنما حيث تعرف الحاضرون على النور الذى لعبته بنما بالنسبة لجهود سيمون بوليفار والتي تركزت على تحرير وتوحيد دول امريكا اللاتينية ، وفى يوم الخميس استقل المشاركون القطار ليأخذهم فى رحلة عبر منطقة ايستموس والمنطقة الحرة بكولون ومدينة بورتوييلو وهى المدينة التى لعبت دوراً هاماً بالنسبة لتطوير التجارة بين اسبانيا وامريكا اللاتينية اثناء فترة الاستعمار ، وفى يوم الجمعة حضرت الوفود والضيوف المدعوين افتتاح معهد تدريبى جديد خاص بالمراجعة والادارة العامة وهذا المعهد تحت رعاية مكتب المراجع العام بينما .

للمزيد من المعلومات ، نرجو الاتصال بالامانة العامة للالوسيفز .

OLACEFS General Secretariat, C/O
Contraloria General de la Republica
Jr. Camilo Carrillo No. 114, Jesus Maria,
Lima, Peru . Fax: ++51-1-471-7888,
email: OLACEFS @ Contraloria.gob.pe
website: http://www.contraloria.gob.pe

الروسى فى محاربة الفساد داخل بلاده موضحاً التحديات الرئيسية التى تواجه روسيا وامريكا اللاتينية فى هذا المجال ، اما الدكتور/ كارلو دي فلوريو من مكتب برايس ووترهاوس كوبرز فقد القى الخطبة النهائية بشأن فهرس المواضع المعتمة والذى اعد بهدف تقييم التكاليف التى يتم تحملها بناء على نقص الشفافية فى الدولة وذلك فيما يتعلق بخمسة مقاييس (الفساد ، القانون ، الاقتصاد ، المحاسبة والنظامية) وكيف يؤثر ذلك على النمو الاقتصادى .

وقد عرف سيادته نتائج دراسة عن دول امريكا اللاتينية (الدراسة بالكامل متاحة على شبكة الانترنت : (www.respondanet.com). بالنسبة لهذا الموضوع لعبت نيكاراغوا دور المنسق ولعبت البرازيل دور الرئيس والاكوادور دور المقرر ، وقد شملت النتائج والتوصيات مايلي:

- * يجب على الاجهزة العليا للرقابة تطبيق اقصى جهود ممكنة للمنع وذلك لدعم السلوك الاخلاقى الشخصى بالاضافة الى تطوير تأسيس ثقافة الصدق والاخلاق .
- * عن طريق اعمال الفحص ، يجب على الاجهزة العليا للرقابة دعم هيكلها واجراعتها بهدف كشف وتحديد امثلة على الفساد .
- * على الاجهزة العليا للرقابة ان تطلب من الاجهزة التشريعية اعطائهم السلطة القانونية الكافية لتطبيق التفويضات الخاصة بهم ، وخاصة الاستقلالية والحكم الذاتى الذى يحتاجه الجهاز ، بالاضافة الى الموارد الكافية للوفاء بتلك الالتزامات والمسئوليات .
- * على الاجهزة العليا للرقابة انشاء اليات للتعاون مع الهيئات القضائية بهدف محاربة والقضاء على الهروب من العقاب ، وهى احدى الظواهر الاجتماعية تماثل فى خطورتها الفساد ، كما يجب تطبيق عقوبات بحيث يمكن تعويض المجتمع والدولة عن الاضرار التى يعانى منها نتيجة الفساد .
- * على اعضاء منظمة الالوسيفز تقديم الاقتراحات داخل نولهم فيما يتعلق بالتعاون الاقليمى والدولى الذى سيسهل محاربة الفساد ، كما يجب عليهم ايضا العمل على تنفيذ اتفاقية محاربة الفساد التى وقعت بين الأمريكتين وذلك فى مدينة كاراكاس خلال عام ١٩٩٦ وذلك بواسطة اعضاء منظمة الدول الامريكية .

قضايا الاعمال العامة :

ذكرت لجنة التدريب الاقليمى التابعة للالوسيفز خلال جلسة الاعمال العامة والتى عقدت فى اخر ايام المؤتمر ، ان منظمة الالوسيفز ، بنك التنمية الامريكى ، مبادرة الانتوساى للتنمية ومكتب المراجع العام الامريكى يعملون الان على وضع مشروع مساعدة تقنى ، وسيدعم هذا المشروع تنفيذ خطة الالوسيفز للتدريب الاقليمى طويل الاجل كما انه سيدعم ايضاً البنية الاساسية للتدريب فى كل الاقليم ، كما اوصت اللجنة التنفيذية ايضاً باجراء تغيير فى البنية الاساسية الاقليمية وقد اقر المؤتمر هذا الاقتراح ، وبنهاية فترة تولى الرئيس الحالى ستصبح فترة الرئاسة عامين فقط غير قابلة للتجديد ، بينما ستصبح فترة تولى الامين العام ٦ سنوات ويمكن تجديدها باربع سنوات اخرى ، وقد وقع الاختيار

بقلم د. ارماجان تاريم مستشار رئيس محكمة تركيا
ود. محمد باها كاران استاذ مساعد بقسم الادارة ،
جامعة هاكتيب :

مقدمة :

تعتمد الفلسفة الرئيسية للمراجعة العامة على مبدأ استخدام الموارد العامة لصالح العامة ، وقد اكتسب تقويم الاداء الجديد نسبيًا المزيد من الامة عند مقارنته بالمراجعة التقليدية النظامية والتي تضم كل من المراجعة المالية ومراجعة المطابقة ، وقد تم تعريف هذا النوع الجديد من تقويم الاداء في اعلان ليما التابع للانتوساى الصادر في ١٩٧٧ وكان التعريف كالاتى "يوجه النوع الجديد من المراجعة نحو الاداء ، الكفاية ، النمو والانتاجية الخاصة بهيئات الادارة العامة ، ولايغنى هذا النوع من المراجعة فقط بعض جوانب الادارة ، ولكنه يغطى ايضاً الأنشطة الادارية والتي تشمل النظم التنظيمية والادارية" ، والمصطلحات الثلاثة التي يعتمد عليها تقويم الاداء هي الاقتصاد ، الكفاية ، والفاعلية ويطلق عليهم ال 3ES ، وقد تم مناقشة منهجية الاداء بتوسع كما تم وضع معايير الانتوساى للمراجعة ، وعلى الرغم من ان المنهجية المقترحة في دليل معايير المراجعة توضح اساليب تحليل البيانات ، الا انها لاتعطي معلومات مفصلة عن الاساليب / الاجراءات التحليلية الا ان التطورات التي حدثت في مجال منهجية التحليل قد نتج عنها طرق جديدة تسمح باجراء تقويم الاداء بدرجة اكبر من التاكيد والموضوعية .

وتركز هذه المقالة على احدى مصطلحات ال 3ES الا وهو الكفاية واحدى الاساليب المتعلقة به ، التحليل الجمعى للبيانات ، وتهدف هذه الدراسة الى الوفاء بمبدأ الموضوعية وذلك عن طريق تأسيس تقويم الاداء على اسس علمية ، بالاضافة الى تشجيع استخدام النماذج ، الاساليب والمفاهيم الموجودة في كل من مجال اقتصاديات الانتاج وابحاث التشغيل.

الصعوبات التي تواجه قياس الكفاية :

عادة ما يطلق على وحدات الانتاج التي تقوم بتحويل عوامل الانتاج المختلفة (الافراد ، الاتفاقيات ، الاستثمار) الى عوامل المخرجات (سلع وخدمات) مسمى وحدات اتخاذ القرار ، وعادة ما تكون تلك الوحدات بالنسبة لتقويم الاداء بمثابة الصندوق الاسود الذى يقوم فقط بتحويل المدخلات الى مخرجات ، ويتم قياس انتاجية السلع والخدمات الصادرة عن تلك الوحدة عن طريق قياس نسبة المخرجات المنتجة بالنسبة للمدخلات المستخدمة وعادة ما يتم تعريفها بالانتاجية = المخرجات / المدخلات ، وتصبح عملية الحساب تلك فى منتهى البساطة اذا ما كان هناك مدخل فردى ومخرج فردى .

ولكن فى حالة ما اذا كانت عوامل المدخلات والمخرجات اكثر من واحدة فان هناك منهجية يمكن من خلالها حساب تلك الانتاجية وذلك يتم عن طريق جمع المدخلات المتعددة بالنسبة للمخرجات المتعددة ونلاحظ انه عندما نشير الى الانتاجية ، فنحن نشير الى اجمالى عوامل الانتاجية ، وهى مقياس الانتاجية الذى يضم جميع عوامل الانتاج ، اما المقياس التقليدية الاخرى للانتاج مثل : انتاجية العمالة فى المصانع ، انتاجية

الوقود فى محطات الطاقة ، انتاجية الاراضى (المحصول) بالنسبة للزراعة ، وهى ما تعرف باسم المقياس الجزئية للانتاجية ، هذه المقياس الجزئية للانتاجية يمكن ان تعطينا اشارة مضللة عن الانتاجية ككل اذا ما نظرنا اليها بصورة مفردة .

ومن الملاحظ ان مصطلحات الانتاجية والكفاية يتم استخدامهم بصورة متبادلة ، ولكن هذا ليس بالامر الصحيح حيث انهم لايعتمدون على مفاهيم متماثلة ، ان الانتاجية هى مؤشر اداء يمكن حسابه من اجل وحدة معينة لاتخاذ القرار وذلك بون الحاجة الى نقطة رجوع محددة ، وتعتبر عملية تحديد نقطة الرجوع هى اهم بعد بالنسبة لتحليل الكفاية ، وهذه القضية شغلت ومازالت تشغل الاقتصاديين بشكل كبير .

وقد تم وضع اسلوب فى مجال البحث التشغيلي يمكن من خلاله التغلب على المشاكل المتعلقة بعملية تحديد مؤشرات الرجوع والتي عادة ماتستخدم لقياس كفاية أى وحدة لاتخاذ القرار ، ويمكن تحديد المشكلة الحالية كما يلى : يرغب المحلل فى قياس الكفاية النسبية للوحدات التي تعمل بصورة مماثلة للوحدات الخاصة باتخاذ القرارات ، ويمكن ان تكون تلك الوحدات بجانب وحدات الشركات والهيئات فى مكان اخر مثل: مراكز التوظيف ، المستشفيات ، السجون ، مراكز الاحداث ، مكاتب الرعاية الاجتماعية ، المدارس ، مكاتب البريد ، الحدائق العامة ... الخ .

ونلاحظ ان كل وحدة اتخاذ قرار من هؤلاء تستخدم انواع وكميات مختلفة من المدخلات لانتاج انواع وكميات مختلفة من المخرجات ، كما انه يمكن ان تختلف الطريقة المستخدمة بواسطة كل وحدة عن الوحدات الاخرى ، عموماً فان المخرجات التي يتم التجارة فيها لها سعر بالسوق ويمكن استخدام ذلك السعر كمؤشر مالى فى الاداء واهم تلك المقياس هى الربحية ، ولكن بالنسبة للمدخلات والمخرجات التي لا يوجد لها قيمة سوقية فلانمكننا التعبير عنها بما يطلق عليه التكاليف والاسعار ، فالبرامج العامة مثل برامج الصحة والتعليم ليست ذات جانب تجارى ، وهذا هو حال جميع أنشطة الخدمات العامة او المنظمات غير الربحية ، ومن المؤكد ان الصعوبات المذكورة اعلاه يتم التعرض لها بالنسبة لتحليل معظم حالات الكفاية .

التحليل الجمعى للبيانات :

تم تطبيق التحليل الجمعى للبيانات على كثير من الحالات منذ ان اصدر كل من شارنزو كوير ورووس مقالته الشهيرة "قياس كفاية وحدات اتخاذ القرار" وذلك ضمن المجلة الاوربية للأبحاث التشغيلية عام ١٩٧٨ ص ٤٢٩ - ٤٤٤ ، اما اليوم فقد اتسعت فلسفة هذا الموضوع ، ويؤكد سيفورد ذلك فى مقالاته المحررة "التحليل الجمعى للبيانات : تطور اوضاع الموضوع (١٩٧٨ - ١٩٩٥) ومجلة تحليل الانتاجية ٧ ، ١٩٩٦ ص ٩٩ - ١٢٧ ، كما ان معظم المساهمات النظرية قد وجدت طريقها نحو التطبيق العملى ، وعادة ما يستخدم هذا الاسلوب لقياس كفاية المواقف التي تضم العديد من مختلف المدخلات والمخرجات والتي لايمكن تحويلهم الى مدخلات او مخرجات مجمعة .

طريقة اخرى رئيسية تستخدم بجانب التحليل الجمعى للبيانات هى "تحليل النسبة" ولكن هذه لم تثبت فعاليتها عند مواجهة الصعوبات المذكورة اعلاه ، ولكن على الجانب الاخر ، نجد ان تحليل نظريف

المدخلات والمخرجات المفردة التي تخرج عن مختلف الوحدات . ان روح هذا الاسلوب تتجلى هنا ، ففي طريق استخدام هذا الاسلوب يمكننا الوصول لافضل مجموعة عوامل تعظم كفاية وحدة اتخاذ القرار . عند تحديد مجموعة العوامل ، فانه من الضروري اتباع القاعدة التي تنص على عدم تسجيل وحده اتخاذ القرار لنتائج اعلى من اى وحدة اخرى تستخدم نفس العوامل ضمن نفس التحليل ، ونلاحظ ان برامج الحاسب الالى التي تجرى مثل هذه العمليات الحسابية متوفرة بالسوق ، ما يجب على المحلل فعله هو تحديد وحدات اتخاذ القرار التي سيتم المقارنة بينهم ، اختيار عوامل المدخلات والمخرجات واخيراً تحميل قيم عوامل تلك المدخلات والمخرجات وعن طريق استخدام برامج تحليل نظريف البيانات يتم حساب نتائج الكفاية النسبية لوحدات اتخاذ القرار .

عادة ماتكون المعلومات الناتجة في غاية الاهمية بالنسبة للإدارة . ان التحليل الجمعي للبيانات المحجوبة يقيس الكفاية بالنسبة الى جميع وحدات اتخاذ القرار التي تشملها المجموعة الخاضعة للتحليل ، وهكذا يمكننا تحديد الوحدات الاقل كفاءة والبيانات المتعلقة بزيادة كفاية تلك الوحدات ان الاجهزة الادارية يمكنها التركيز اذا على الوحدات الاقل كفاية ، ويقدم لنا هذا التحليل بعض الاستراتيجيات اللازمة لزيادة كفاية هذه الوحدة وذلك بالرجوع الى وحدات اتخاذ القرار التي حققت نتائج ممتازة وفي ضوء تلك البيانات ، يمكن للمديرين تقييم ما اذا كانت الوحدات الاقل كفاية تسمى استعمال عوامل المدخلات وكيف أصبحت تلك الوحدة غير منتجة بالنسبة لعوامل المخرجات ، وما هو الاجراء الذي يجب اتخاذه لتطوير هذا الموقف .

نتائج تطبيق التحليل الجمعي للبيانات :

ان العدد المتزايد للدراسات التي اجريت حول استخدام التحليل الجمعي للبيانات في القطاع العام يؤكد نجاح هذه الطريقة ، وفيما يلي مثال لاحدى التطبيقات الناجحة لتحليل نظريف البيانات .

اختبر كل من جانلى وكوين (مقاييس كفاية القطاع العام ، السفير لاصدار العلوم : امستردام ١٩٩٢) الكفاية النسبية لعدد ٣٣ سجن محلى ومركز احداث بالملكة المتحدة وذلك خلال العام المالى ١٩٨٥/١٩٨٤ . وقد شمل تحليل الكفاية العوامل التالية :

- (١) تكاليف الطاقة البشرية (الاحداث) .
- (٢) تكاليف الطاقة البشرية (من غير الاحداث) .
- (٣) تكاليف الطاقة غير البشرية (الاحداث) .
- (٤) تكاليف الطاقة غير البشرية (من غير الاحداث) .
- (٥) الازدحام (العدد المخصص في مقابل العدد الفعلى) .
- (٦) الايام الخاصة بكل سجين (الاحداث) .
- (٧) الايام الخاصة بكل سجين (من غير الاحداث) .
- (٨) الجرائم التي يرتكبها النزلاء .

تم حساب نتائج كل من الكفاية الكلية (والتي تم تعريفها تحت بند العائد الثابت) والكفاية التقنية (والتي تم تعريفها تحت بند العائد المتغير) وظهرت النتائج ان حوالى ١٣ مؤسسة من اجمالى العينة قد اظهروا عدم الكفاية التقنية . وقد بلغ متوسط مستوى معاملات ارتباط الكفاية

البيانات اثبت فعاليتها في حساب الكفاية النسبية بالنسبة للحالات التي لم ينجح فيها تحليل النسبة ، والوصول الى فهم اعماق للقوة الكامنة في اسلوب التحليل الجمعي للبيانات يتطلب الامر عقد مقارنة بين هذا الاسلوب واسلوب تحليل النسبة .

اثبت تحليل النسبة وهو الاسلوب الذى يستخدم بصورة واسعة عند حساب الكفاية ، عدم كفاءته بالنسبة لحسابات الكفاية التي تضم عدة مدخلات ومخرجات وذلك يرجع الى ان ذلك الاسلوب يعتمد على مفهوم مقارنة نسبة مدخل واحد بنسبة مخرج واحد ، ولهذا فانه عند عدم القدرة على تحويل جميع عوامل المدخلات او المخرجات الى وحدة مدخلات - او مخرجات مجمعة ، عندئذ يجب تقييم تلك المدخلات او المخرجات بصورة منفصلة ، وهذا عادة ما يعطينا نتائج لايمكننا تفسيرها ، ولتوضيح ذلك دعونا نعطي احدى الامثلة فبينما المستشفى (أ) وصلت الى مستوى معين من الخدمة عن طريق استخدام تكنولوجيا متقدمة وعدد اقل من العمالة ، نجد ان المستشفى (ب) قد حققت نفس مستوى الخدمة ولكن عن طريق استخدام موظفين اكثر ، بالنظر الى نفقات الموظفين فان انتاجية المستشفى (أ) ستصبح اعلى من المستشفى (ب) ولكن بالنظر الى الاستثمارات ستصبح المستشفى (ب) هي الاكثر انتاجية حيث ان تلك المستشفى قد حققت نفس مستوى الخدمة مع استخدام استثمارات اقل فى التكنولوجيا ، ان تلك النسب ليست لها معنى عند معاملتها بصورة فردية ، وهو نفس الحال عند تقييم عدة نسب مع بعضها البعض ، فكلما زاد عدد عوامل المخرجات والمدخلات قابلة غموض متزايد فى التحليل وذلك يرجع الى وجود نسب مختلفة يجب فحصها داخل نموذج الكفاية .

فى الواقع اقترحت مفوضية المراجعة (مفوضية المراجعة ، ١٩٨٦ ، نحو ادارة افضل للتعليم الثانوى ، لندن) حوالى ٦٠ مؤشر بالنسبة للتعليم الثانوى ولكنها لم تضع أى وزن لتلك المؤشرات كما انها لم تقترح ايضاً أى وسيلة اخرى لتكوين صورة شاملة عن اداء تلك المدارس ، وخير مثال على الصعوبات التي فرضتها المقاييس التقليدية هي قاعدة بيانات المملكة المتحدة الخاصة باداء السلطات المحلية والتي تضم ٤٠٠ مؤشر للانشطة والموارد المستخدمة (انظر ادارة الصحة والامن الاجتماعى ١٩٨٥ ، مؤشرات الاداء : ارشادات للمستخدمين ، لندن ، ادارة الصحة والامن الاجتماعى ١٩٨٣ ، مؤشرات الاداء : الملخص الوطنى لعام ١٩٨١ ، لندن) ، ولهذا فهناك من يزعمون ان انشاء فهرس واحد للاداء الكلى سيمثل اساس عملى وتشغىلى لتقييم الاداء النسبى للوكالات الخاضعة للحساب .

اما التحليل الجمعي للبيانات فهو طريقة تستخدم لقياس كفاية الحالات التي تضم العديد من عوامل المدخلات ، المخرجات بشروط عدم القدرة على تجميع تلك المدخلات او المخرجات فى عامل واحد فقط .

ان اسلوب التحليل الجمعي للبيانات الذى نشرت حوله الاف المقالات ، قد استخدم فى العديد من المجالات .

بالنسبة للتحليل الجمعي للبيانات المحجوبة ، يتم تعريف الكفاية النسبية لوحدة اتخاذ القرار بانها نسبة اجمالى وزن المخرجات الى اجمالى وزن المدخلات ، ويقيس السؤال : كيف يمكن وزن او تقييم عوامل

بالنسبة للسجون التي اظهرت عدم كفاية ٨٨٪ مما يؤكد لنا ان تلك المؤسسات يمكن ان تخفض تكاليف تشغيلها بما يعادل حوالي ١٢٪ . ان التوفير في كل البنود قفز بالنسبة الى ١٣١٪ من اجمالي التكلفة الكلية بصورة مجردة هذا يعنى وجود زيادة في التكاليف حوالي ٣١١ مليون جنيه استرليني ولم يسجل سوى عدد ١١ سجن نتائج جيدة (وهذا يعنى الوحدات التى بلغ ناتج اجمالى كفايتها ١٠) محققة عائد ثابت والذى يساهم بدوره بنسبة ٣٧٤٪ من اجمالى الكفاية المجمع (سجلت الكفاية المجمعة ٢٩٤ وبلغت افضل مشاركة فى تلك الكفاية المجمعة ١١٠) ونلاحظ ان افضل الممارسات تهدف الى تقليص الموارد حتى يتم التغلب على عدم الكفاية ، وهذا يوضح لنا ان حوالى ثلثى اجمالى التكاليف (٦٤٪) توجه الى بنود تتصف بعدم الكفاية . وقد اظهرت النتائج وجود ١٧ سجن يحققون عوائد متزايدة ، بينما تحقق سجون عوائد متناقصة ان هيمنة العوائد غير الثابتة تؤكد لنا انه من الضرورى تطبيق سياسة عامة لتعديل جدول التشغيل حتى يمكننا حصد بعض المزايا الخاصة بالتكاليف بالنسبة لخدمة السجون عموماً .

ملاحظات ختامية :

من المؤكد ان التحليل الجمعى للبيانات هو احدى الاساليب الرئيسية التى يمكن استخدامها فى تحليل الكفاية ، ومما لاشك فيه ان تطبيق وتقدير هذا الاسلوب بواسطة الاجهزة العليا للرقابة سيكون له الاثر الايجابى بالنسبة لموضوعية والثقة فى تلك النتائج الناجمة عن مراجعة الاداء وبالتبعية فاننا نوصى الاجهزة العليا للرقابة ببذل المزيد من الجهد لتطوير هذا الاسلوب ، وقد قام الجهاز الاعلى للرقابة التركى بالفعل باعداد كتاب عن تحليل تطريف البيانات وتم نشره خلال عام ٢٠٠١ .

ان ادماج الاسلوب فى منهجية المراجعة يماثل فى اهميته فهم كيفية عمل الاسلوب ، ولذا فانه من الضرورى ان تتشارك الاجهزة العليا للرقابة خبراتها المتعلقة بتطبيق هذا الاسلوب فى مراجعات الاداء ، كما يجب ايضا متابعة الدراسات الخاصة بتطبيق النتائج النظرية الجديدة على هذا الاسلوب عند تطبيق مراجعات الاداء ، وتحاول ان تلعب المجلة الدولية للمراجعة الحكومية دوراً هاماً لخدمة هذا الغرض .

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بالمحررين على عنوان البريد الالكترونى التالى :

armagan . tarim @ hacettepe. edu . tr

أو

mbkaran @ hacettepe. edu . tr

نبذة رقابية : مكتب المراجعة العام الفنلندي : **بقلم : لينا جوفينين ، باحث متخصص ، إدارة الخدمات الداخلية :**

وينقسم مكتب المراجعة الوطني الى وحدة مراجعة مالية ، وحدتان لتقويم الاداء ، ووحدة للخدمات الداخلية ، وتنقسم وحدات المراجعة المالية وتقويم الاداء الى مجموعات مراجعة تعادل في اختصاصاتها اختصاصات الـ ١٢ وزارة ويرأس مجموعات المراجعة رؤساء للمراجعة ، ويضاف الى ماسبق وحدة اخرى خاصة بالشكاوى والمظالم المقدمة الى مكتب المراجعة الوطني والخاصة بأساءة استخدام واساءة التصرف عند التعامل مع الاموال الحكومية ، كما ان تلك الوحدة تساعد الوحدات الاخرى في توضيح المغالطات التي تكشفها المراجعة .

يضم المكتب عدد ١٤٠ موظف ، حيث يعمل ٦٦ مراجع في وحدة تقويم الاداء و٥٨ مراجع في وحدة المراجعة المالية ، كما تضم وحدة الخدمات الداخلية ١٦ موظف ، ويعمل معظم الموظفين وعددهم ١٢٥ في مدينة هلسنكي ، اما الـ ١٥ الباقين فيعملون في المكتبيين الاقليميين اللذان يقعان في تورلو ومدينة اولو .

ان جميع موظفي مكتب المراجعة الوطني حاصلين على درجات جامعية بل ان معظمهم يحملون درجة الماجستير في المحاسبة او اقتصاديات الاعمال ، اما الفئة الثانية الغالبة فهم الموظفين حاصلين على درجات مابعد التخرج في كثير من المجالات مثل : الادارة العامة ، العلوم السياسية ، الاقتصاديات وعلم الاجتماع ، اما الفئة الثالثة من حيث الترتيب فهم المحامين حاصلين على درجة الماجستير في القانون . خلال عام ٢٠٠٠ بلغ متوسط عمر الموظفين ٤٤ عاماً ويبلغ متوسط مدة الخدمة ١٠ سنوات ، كما ان السيدات يمثلون حوالي ٤٠٪ من اجمالي عدد الموظفين .

مهام ورؤية وقيم مكتب المراجعة الوطني :

يهدف مكتب المراجعة الوطني الى ضمان قانونية وفعالية الادارة المالية للحكومة والتزامها بموازنة الدولة ، تلخص رؤية المكتب في مراجعة اقتصاد الدولة باستخدام اعلى خبرة ممكنة وتمثل قيم المكتب اسس انشطته ، واهم تلك القيم مايلي :

- * الخبرة .
- * الموضوعية .
- * التعاون .
- * الشجاعة .
- * الفاعلية .

وتلعب تلك القيم نور المرشد بالنسبة لانشطة المكتب وجودة اعماله بالاضافة الى تحديد تصورات المكتب .

ونلاحظ ان اهم تلك القيم هي الخبرة والفاعلية وهما القيمتان اللتان تعتمدان عليها القيمتين الاخيرتين . ان الخبرة التي تعتمد على الموضوعية ، التعاون الشجاعة ، يمكن ان تؤدي بنا الى نتائج عظيمة ، كما ان الموضوعية تمثل حجر الزاوية بالنسبة لجميع انشطة المكتب .

حقوق المراجعة والابلاغ عن الانشطة الاجرامية :

ينص القسم ٢ . ٩٠ من الدستور على "تحمل مسئولية مراجعة الادارة المالية للدولة ومدى التزامها بموازنة الدولة مكتب المراجعة الوطني

ان مكتب المراجعة الوطني هو اعرق مؤسسة فنلندية تقوم بالمراجعة الحكومية ، وقد تم تأسيسه في عام ١٨٢٤ تحت مسمى محكمة ومكتب المراجعة العامة ، وكانت المحكمة تابعة للقسم الاقتصادي بمجلس الشيوخ ، وقد ذكر القسم ٧١ من الدستور الفنلندي الصادر في عام ١٩١٩ الاسس التي قام عليها النظام المزدوج الحالي للمراقبة والمراجعة المالية الخارجية ، وكانت المراجعات الادارية لاقتصاد الدولة تتم بواسطة مكتب المراجعة العام ، بينما تجرى الرقابة البرلمانية لاقتصاد الدولة بواسطة مراجعين برلمانيين (ينتخبهم البرلمان من بين اعضائه) .

وفي عام ١٩٤٧ نص قانون المراجعة الحكومية على تأسيس مكتب المراجعة الوطني بشكله الحالي ليقوم بمراجعة مدى الالتزام بالقوانين والموازانات الموضوعية بواسطة الادارة المالية للدولة ، وفي عام ١٩٩٥ صدر قانون يعطى المكتب حق مراجعة الاموال التي يتم تمويلها بين فنلندا والاتحاد الاوربي وقد كان مكتب المراجعة الوطني فيما مضى يعمل تحت سلطة وزارة المالية او الادارة المسائلة في النظام القديم ، اما الدستور الجديد والذي سري تنفيذه من ١ مارس ٢٠٠٠ فقد كسر تلك القاعدة حيث نص على تبعية المكتب للبرلمان مباشرة وذلك ابتداء من ١ يناير ٢٠٠١ .

الاستقلالية :

ان التعديل الاخير دعم استقلالية مكتب المراجعة الوطني وذلك عن طريق جعل المكتب مستقل عن الادارة الخاضعة لمراجعته سواء من الناحية التنظيمية او التشغيلية ، والمهام التي يقوم بها المكتب منصوص عليها في القانون ولايمكن تعديلها الا عن طريق قانون يصدر عن البرلمان والمكتب مسئول عن مراجعة الادارة المالية للدولة ولايمكنه اخذ عمولات مقابل ذلك ، ويملك المكتب حرية تحديد النقاط التي تتطلب التركيز ، كيفية التنفيذ ، كيفية ابلاغ التقارير بالاضافة الى الوثائق والمعلومات اللازمة لكل مراجعة ، كما دعمت استقلالية المكتب ايضا حيث ان ادارته تقرر بذاتها وتعمل كجهة مستقلة تماماً .

التنظيم :

يترأس مكتب المراجعة الوطني المراجع العام الذي يعين بواسطة البرلمان لفترة ٦ سنوات قابلة للتجديد ، ويتبع مكتب المراجعة الوطني لجنة استشارية تهدف الى الحفاظ على وتطوير علاقات المكتب مع شركاء التعاون ، المبادرات الحالية لتطوير المراجعة ، مراقبة نطاق المراجعة ، ومدى فعاليتها ومدى قدرة المكتب على تلبية طلبات شركاء التعاون المختلفين .

وقد وجهت الدعوة لمثلئ شركاء التعاون الرئيسيين بالاضافة الى خبراء من الادارة المالية والاقتصاد العام للمشاركة في تلك اللجنة الاستشارية .

المستقل التابع للبرلمان ، وسترد تفاصيل وضع ومهام ذلك المكتب فى التشريع" ، وقد سرى مفعول القانون الجديد الخاص بلوائح ومهام مكتب المراجعة الوطنى بدءاً من ١ يناير ٢٠٠١ .

ان لمكتب المراجعة الوطنى الحق فى مراجعة :

(١) مجلس الدولة ، الوزارات ، الوكالات ، والوحدات الاخرى بالاضافة الى الاموال التى تعتبر خارج نطاق موازنة الدولة والمشروعات الحكومية .

(٢) الشركات التى تملك الحكومة فيها حق السلطة .

(٣) المجتمعات ، الشركات والاجهزة التى تتلقى المساعدات الحكومية .

(٤) اجهزة معينة وجهات اخرى قانونية تتمتع بحق اكتساب الاموال .

(٥) تحويل الاموال ما بين فنلندا والاتحاد الاوروبى .

ولمكتب المراجعة الوطنى الحق فى الحصول على المعلومات التى يحتاجها لاداء مهامه وذلك من السلطات العامة والجهات الاخرى الخاضعة لرقابة السلطات .

كما تمنح اللوائح المكتب حق الوصول للمعلومات ومراقبة الانشطة ، ويتولى المكتب مسؤولية ضمان تصحيح الاخطاء والمخالفات التى كشفتها المراجعة بالاضافة الى اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة الخسائر التى تحملتها الدولة ، ويجب على مكتب المراجعة ابلاغ الشرطة عن أى نشاط اجرامى يتعلق باموال او املاك الدول يتكشف اثناء المراجعة ، الا فى حالة ابلاغ الجهات الخاضعة للمراجعة الشرطة بذاتها ، كما يجب على المكاتب والوكالات الحكومية الابلاغ مباشرة عن أى مخالفات تتعلق باستخدام الاموال الحكومية الى مكتب المراجعة الوطنى .

المراجعات المالية :

تضمن وحدة المراجعة المالية عن طريق تطبيقها للمراجعات المالية

مايلى :

(١) التزام الجهات الخاضعة للمراجعة بموازنة الدولة .

(٢) ان تعكس القوائم المالية للحكومة ومكاتب المراجعة صورة عادلة وحقيقية عن انشطتها .

(٣) صحة هياكل الرقابة الداخلية للجهات الخاضعة للمراجعة .

(٤) التزام الجهات الخاضعة للمراجعة بقوانين ولوائح مبادئ الادارة المالية السليمة .

عند تطبيق المراجعة المالية ، يجب ان يعتمد تعريف مهام المراجعة بصورة دائمة على مخاطر المراجعة المتوقعة ، وهذا المفهوم يضمن توجيه المادية والمخاطر لجهود المراجعة وهذا يرتبط بشكل كبير بقانونية وسلامة الادارة المالية والالتزام بموازنة الدولة .

ونلاحظ ان المراجعة المالية تركز على التأكيد على وجهة النظر الاقتصادية ، وتشمل المراجعات نفقات وعوائد موازنة الدولة وتمويل الدخل عن طريق مصادر اخرى مثل : موازنة الاتحاد الاوروبى .

كما يقوم المكتب كل عام بمراجعة جميع مكاتب المحاسبة والتى بلغ عددها ١١٦ مكتب فى بداية عام ٢٠٠١ ، وتتركز مراجعات مكتب المراجعة الوطنى على القوائم المالية والمحاسبية لمكاتب المحاسبة مع

اعطاء مزيد من التركيز على الرقابة الداخلية للجهة ومدى التزامها بموازنة الدولة .

وتضم المراجعة الوطنية لادى وزارة ، بالاضافة الى مراجعة مكاتبها المحاسبية ، تقييم لاداء اجراءات العقود والتقارير السنوى للفرع الحكومى الذى تترأسه الوزارة .

وتتركز مراجعة القوائم المالية للدولة على الالتزام بمبدأ التوحيد بالنسبة للقوائم المالية للمكاتب المحاسبية ، ومدى تكامل وامكانية الاعتماد على الحسابات الحكومية بالاضافة الى الحسابات الختامية للدولة ، ونلاحظ ان المراجعة تقتصر على اقتصادية موازنة الدولة ، وعادة ماتستخدم نتائج مراجعات مكاتب المحاسبة والوزارات فى مراجعة القوائم المالية للدولة .

تقويم الاداء :

يقدم تقويم الاداء لنا معلومات جديدة حول مدى فاعلية الانشطة الادارية والالتزام بلوائح ومبادئ الادارة الجيدة ، ان وحدة تقويم الاداء تكافح بشدة من اجل الوفاء بحاجة البرلمان للمعلومات ، الادارة ومواطنى فنلندا وذلك يتم عن طريق تقويم :

* اقتصاد وكفاءة وفاعلية ادارة المهام .

* مصداقية ودقة المعلومات المستخدمة فى عملية اتخاذ القرار .

* تقييم الاهداف والاغراض .

* كفاية نظم الرقابة والتحكم والتقويم .

* مدى قانونية ادارة المهام والالتزام بالاهداف الموضوعية .

* الالتزام بموازنة الدولة .

وتركز مراجعات الاداء على عدة مجالات تشمل : الوظائف الادارية العامة ، مهام معينة موكلة لقطاعات ادارية محددة ، السلطات التى تتلقى دعم من الدولة ، اموال خارج موازنة الدولة ، الشركات الحكومية او الشركات المملوكة للدولة .

وعادة مايقوم مكتب المراجعة الوطنى باختيار موضوعات المراجعة بصورة سنوية من عدة مجالات محددة .

كما يستخدم المكتب ايضاً التقييم النظامى للمخاطر عند اختيار الموضوعات .

ابلاغ التقارير :

وفقاً لبند الدستور الجديد يقدم مكتب المراجعة الوطنى تقرير سنوى عن انشطته الى البرلمان بالاضافة الى تقديم أى تقارير منفصلة ضرورية ، وسيقدم مكتب المراجعة الوطنى تقريره السنوى الاول الى البرلمان فى سبتمبر ٢٠٠٢ ، ويشمل هذا التقرير ايضاً كشف حساب لانشطة مكتب المراجعة الوطنى وتقاريره الخاصة بالحسابات السنوية للدولة بالاضافة الى الملاحظات والتوصيات الرئيسية للمراجعة .

بالاضافة الى التقرير السنوى المقدم للبرلمان ، يرسل مكتب المراجعة الوطنى تقارير عن المعلومات والاجراءات اللازمة للجهات الخاضعة للمراجعة والوزارات المعنية ، كما يرسل المكتب ايضاً معلومات الى مراجعى الدولة البرلمانين ، وزارة المالية والاجهزة الاخرى المعنية ، ويجب

وعلى الرغم من عدم تغير المهام الرئيسية للمكتب بعد هذا التعديل إلا ان اللائحة الجديدة وضعت العديد من التحديات امام المكتب وخاصة فيما يتعلق بالطرق والوسائل المستخدمة لابلاغ نتائج المراجعة الى البرلمان ، ويبقى التحدى الرئيسى فى تلك العملية هو تطوير محتوى تقارير مكتب المراجعة الوطنى بحيث توفى بتوقعات واحتياجات البرلمان . للمزيد من المعلومات ، نرجو الاتصال بمكتب المراجعة الوطنى بفنلندا :

Annankatu 44, p.o. Box 1119, Fin - 00101
Helsinki

تليفون : ٢٥٨٩٢٢٨٥٤١ (سويتش)

فاكس : ٢٥٨٩٢٢٨٥٤٢٥٠

البريد الالكترونى : Kirjaamo @ vtv. fi .

موقع الانترنت : www.vtv. fi .

على الجهة الخاضعة للمراجعة والوزارة المعنية إخبار المكتب بالاجراءات التى تم اتخاذها كإستجابة للملاحظات التى وردت فى تقرير المراجعة . ان تلك التقارير متاحة للاطراف الاخرى المعنية ، وعموماً يتم نشر اصدار صحفى عن مراجعات الاداء ، وعادة ما يتم نشر تلك الاصدارات الصحفية والتقارير على موقع المكتب على شبكة الانترنت وذلك باللغة الفنلندية ، كما يتوافر ايضاً مقتطفات من تلك التقارير باللغة الانجليزية .

الوضع القانونى الجديد والتحديات الجديدة :

بعد تعديل الدستور ، عدل البرلمان الفنلندى اللوائح القانونية الخاصة بمكتب المراجعة الوطنى ، وكان وراء تلك التعديلات عاملين مهمين وهما :

اولاً : الحاجة الى دعم السلطات الاشرافية للبرلمان على الموازنة .

ثانياً : الحاجة الى دعم استقلالية مكتب المراجعة الوطنى وفقاً

للمعايير الدولية (الانتوساى) :

Revista Espanola De Control Externo, Tribunal
De Cuentas, Fuencarral, 81, 28004, Madrid,
Spain.

تليفون: ٩١٤٤٧٨٧٠١ داخلي ٥٧٦ و ١٢٨
فاكس: ٩١٤٤٦٤١٣١

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

يقدم موقع المؤسسة الكندية للمراجعة الشاملة عدة موضوعات تستدعي الانتباه ، فقد طرحت المؤسسة نسخة جديدة من قاموس المصطلحات ويضم هذا القاموس لغة رابعة الا وهي العربية ، ويهدف هذا القاموس رباعي اللغة (الانجليزية ، الفرنسية ، الاسبانية ، العربية) الى دعم الاهتمام الدولي المتزايد بالسيادة المتعاظمة وادارة القطاع العام ونظم المراجعة والمسئولية ، وقد تمت تلك الترجمة العربية بواسطة جميل الدين خمابخيم رئيس غرفة الحسابات بالجمهورية التونسية وامين عام المؤسسة التونسية للمراجعة الشاملة ، ونلاحظ ان تلك المؤسسة تماثل المؤسسة الكندية للمراجعة الشاملة .

مورد اخر هام تم اضافته لموقع المؤسسة الكندية هو "الابلاغ عن كفاءة الكليات والمؤسسات - هيكل مسئولية مقترح للنظام العام الخاص بكولومبياالبريطانية" ويصف هذا الاصدار ، الذي كان متوافراً من قبل بصورة مطبوعة ، كيفية تطبيق هيكل مسئولية ابلاغ الادارة لمجالس الادارات فيما يتعلق بنظام كليات ومؤسسات كولومبياالبريطانية ، وحيث انها صدرت ضمن سلسلة من ابحاث المشروعات فعادة ما تكون تلك التقارير متوافرة باللغة التي حررت بها اصلاً ، وعلى الرغم من انها صدرت منذ فترة ليست بالقريبة الا ان المؤسسة الكندية تؤمن ان هذا الاصدار سيظل مرتبط بتطوير جودة مسئولية المؤسسات التعليمية ، للحصول على نسخ من تلك الاصدارات او الاطلاع عليهم ، عليكم بزيارة موقع المؤسسة على الانترنت : www.ccaf-cvi.com

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

اصدر صندوق النقد الدولي كتيب جديد ضمن سلسلته الخاصة بالقضايا الاقتصادية ، وقد حرر هذا الكتيب بواسطة كل من انويام باسو ، ايفانجيلوس كالاماتسيس ، وداهبنشاور خورا وقد اطلق على هذا الكتيب مسمى "تطوير النمو في شبه الصحراء الافريقية ككشف عن وجود عوامل داخلية وخارجية تساهم بقوة في الاداء الاقتصادي الضعيف لشبه الصحراء الافريقية خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات" . وقد شملت المعوقات الرئيسية لنمو السياسات الاقتصادية غير الملائمة ، عدم التطوير الكافي للرأس مال البشري ، انخفاض مستويات الاستثمار الخاص ، ويحاول هذا الكتيب تحديد السياسات الاكثر فاعلية بالنسبة لزيادة النمو الاقتصادي بالاضافة الى اقتراح العناصر الرئيسية لهيكل السياسة التي يمكن ان تدعم النمو الاقتصادي المتواصل وتخفف من الفقر في دول شبه الصحراء الافريقية ، للحصول على اصدارات صندوق النقد الدولي ، نرجو الاتصال ب :

International Monetary Fund, Publication Services
700 19 th Street, NW Washington DC 20431,
U.S.A.

تليفون: ٢٠٢٦٢٣٧٤٣٠

فاكس: ٢٠٢٦٢٣٧٧٠١

البريد الالكتروني: Publications@imf.org

اصدر مكتب المراجع العام دليل جديد ، أدوات ادارة وتقويم الرقابة الداخلية (اغسطس ٢٠٠١) وذلك الدليل متاح الان لمجتمعات المراجعة ، ويهدف الدليل الى مساعدة مديري ومقومي البرامج الحكومية في تحديد كيفية تصميم هيكل الرقابة الداخلية للوكالة وكيفية توظيف ذلك الهيكل ، كما يساعد الدليل ايضاً على تحديد ماهية ومكان وكيفية تطبيق التطورات اللازمة ، ويعد هذا الدليل بمثابة جزء تكميلي للدليل الرسمي للمكتب والخاص بالضوابط الداخلية والذي يمكننا العثور عليه ضمن "معايير الرقابة الداخلية في الحكومة الفيدرالية" (نوفمبر ١٩٩٩) ، ونلاحظ ان الدليل مقسم الى خمسة اقسام وهي تماثل في عددها المعايير الخمسة للرقابة الداخلية : بيئة الرقابة ، تقييم المخاطر ، أنشطة الرقابة المعلومات والاتصالات ، والتحكم ، كما توجد نسخة الكترونية تحت القسم المسمى بـ "اصدارات اخرى" وذلك على موقع المكتب على شبكة الانترنت www.gao.gov ، كما تتوافر ايضاً بعض النسخ الورقية لدى المكتب ويمكن الحصول عن طريق المراسلة على العنوان التالي :

U.S General Accounting Office P.O.Box 37050
Washington, DC 20013 .

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

ربما يرغب قراء المجلة في الحصول على كتاب "الرقابة الداخلية : الطريق الى الادارة" والمحرر بقلم سبنسر بيكت ، ويؤكد الكتاب على ان كل موظف داخل أى هيئة له دور في عملية الرقابة الداخلية وذلك عن طريق توفير امثلة عملية وحلول منطقية يمكن استخدامها لدعم الرقابة المطورة والمسئولية داخل اي هيئة ، وسيتعرف قراء الكتاب على مكونات هيكل الرقابة وكيفية عملهم مع بعضهم البعض ، وتشمل تلك المكونات مايلي : (١) معرفة كيفية استنتاج الاجراءات من تقييم المخاطر بهدف وضع معايير الرقابة . (٢) معرفة كيفية تصميم وتوثيق وتجهيز والتحكم في المعايير التشغيلية . (٣) منع وكشف وتصحيح حالات الغش . (٤) حل النزاعات الموجودة بين معايير الابلاغ عن الرقابة وابتكار الاعمال . (٥) تطبيق الرقابة الداخلية المطورة والمسئولية ، بالاضافة الى ذلك يقدم الكتاب نصائح بشأن السياسة والاجراءات مع العديد من الملاحظات بشأن تصميم وتطبيق ومتابعة الرقابة الداخلية ، ويمكن الحصول على الكتاب عبر :

John Wiley & Sons, 605 Third Avenue,
New York,
Ny 10158 . (212-850-6336)

وذلك مقابل مبلغ ٤٥ دولار امريكي .

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

تضم طبعة يناير ٢٠٠١ من الرقابة الخارجية لمكتب المراجعة الاسبانية عدة مقالات تركز على الموضوعات التالية : (١) وظائف غرفة المحاسبة بالنسبة لمجتمع مدريد . (٢) العلاقة بين البرلمان ومؤسسة المراجعة بالنسبة للمناطق غير المركزية . (٣) المحكمة الاوروبية للمراجعة والاموال التنظيمية (٤) العلاقة بين المحكمة الفيدرالية للمحاسبات ومؤسسات المراجعة داخل جمهورية المانيا الفيدرالية . (٥) مراجعة اموال المجتمعات التي تدار بواسطة الادارات الاقليمية . (٦) مفهوم وطرق التخصص ، وتلك المقالات محررة باللغة الاسبانية كما يتوافر في نهاية الاصدار بعض الملخصات باللغة الانجليزية للمزيد من المعلومات و/أو للاشتراك نرجو الاتصال ب :

احدث انباء مبادرة تنمية الانتوساى :

تهنئة :

تود مبادرة تنمية الانتوساى تهنئة امانة الانتوساى والخمس متخصصين فى التدريب الذين حاضروا فى الدورة التدريبية للمراجعة المالية والتي عقدت بمدينة دكا ، بنجلاديش لمدة اسبوعين فى شهر سبتمبر .

البعد الدولى :

تقوم سكرتارية مبادرة تنمية الانتوساى ومقرها مدينة اوسلو بنشر جناحها على المستوى الدولى ، وتضم الامانة الان اعضاء من كل من النرويج ، كندا والمملكة المتحدة كما سينضم اليهم عضو جديد خلال الستة اشهر القادمة الا وهو السيد/ كارين كالار الذى سينتدب من مكتب المراجعة الوطنى باستونيا وذلك للمساعدة على ادارة البرامج التدريبية الاقليمية طويلة الاجل التابعة للايروساى ومن المتوقع حدوث المزيد من الانتدابات فى المستقبل القريب .

للاتصال بمبادرة تنمية الانتوساى :

اذا ما رغبتم فى مناقشة أى من الموضوعات التى طرحت فى هذه الطبعة من المجلة فيما يتعلق بموضوع احدث انباء مبادرة تنمية الانتوساى نرجو الاتصال على التليفون رقم :

٤٧٢٢٢٤١٣٤٩ أو ارسال بريد الكترونى على العنوان التالى :
idi @ idi. no

ان تحديث الانباء عن مبادرة تنمية الانتوساى يجعلك مسائراً للتطورات التى حدثت بالنسبة لاعمال وبرامج مبادرة تنمية الانتوساى ولعرفة المزيد حول المبادرة وللاطلاع على احدث اصدارات المجلة عليك بزيادة موقع المبادرة على شبكة الانترنت : www.idi.no

وقد اطلقت مبادرة تنمية الانتوساى موقعها فى ١٥ اغسطس من هذا العام (الموقع مذكور اعلاه) وهذا الموقع متعدد اللغات (العربية ، الانجليزية ، الفرنسية ، الاسبانية) ، والموقع مصمم بحيث يعطى معلومات عامة لمستخدمى الانترنت ومعلومات متخصصة للمتخصصين الذين حضروا برنامج التدريب الاقليمي طويل الاجل التابع لمبادرة تنمية الانتوساى ، وفى الوقت الذى تطلعون فيه على هذا الاصدار ، سيتم نشر تقرير الندوة الدولية لمبادرة تنمية الانتوساى والتي قرأتم عنها فى العدد الماضى من هذه المجلة ، على موقع المبادرة على شبكة الانترنت ، وسيصدر قريباً

كما سيستخدم الموقع ايضاً كوسيلة لمساعدة متخصصى التدريب على الاتصال ببعضهم البعض ، حيث تم التخطيط لعقد سلسلة من حلقات المناقشة قبل نهاية هذا العام حتى يتمكن المستخدمين من الاتصال ببعضهم البعض ومناقشة القضايا المتعلقة بالتدريب وذلك بطريقة منظمة ، مع نشر تقارير موجزة لتلك المناقشات من وقت لآخر . وسيتبع ذلك خلال عام ٢٠٠٢ اعادة تطوير دليل المبادرة الدولية للتدريب ، وهو احدى المصادر الرئيسية لاي فرد يهتم بالتدريب على المراجعة ، حيث تتوافر قاعدة بيانات لجميع النورات حول العالم مع التعرض للغات النورة وخطط العمل والمقترحات المقدمة وذلك بصورة الكترونية كلما امكن .

اخبار التدريب بالايروساى :

اصبح الايروساى هو سانس اقليم تابع للانتوساى يقوم بالتخطيط لعقد برامج تدريبية اقليمية طويلة الاجل ، وستصل المرحلة من ذلك البرنامج الى قمة ذروتها فى شهر اكتوبر ونوفمبر عندما يستكمل عدد ٢٦ مراجع يمثلون الاجهزة العليا للرقابة بـ ١٢ دولة الحلقة الدراسية التى تعقد فى براغ بجمهورية التشيك ، اما الان فيتم التخطيط للمزيد من النورات التدريبية حتى تعقد خلال عام ٢٠٠٢ وتركز المرحلة الثانية على منطقة شرق اوربا ودول البلقان .

تدريب جديد فى السياساساى :

بحلول نهاية نوفمبر سيجتمع ستة متخصصين فى التدريب من اقليم السياساساى فى نيوزيلندا وذلك لتقديم حلقة دراسية اقليمية عن المراجعة المالية الى مراجعى منطقة الباسيفك . وتدعم مبادرة تنمية الانتوساى منظمة السياساساى بجميع المساعدات والخبرة اللازمة لاطلاق هذه الحلقة الدراسية .

البرنامج الزمني لاحـداث الانـتـوسـاى
لـامـ ٢٠٠١-٢٠٠٢

اكتوبر :

اجتماع المجلس التنفيذى الـ ٤٨ سول ، كوريا
٢٢ اكتوبر
الانكوساى السابع عشر
سول ، كوريا
٢١-٢٧ اكتوبر
اجتماع المجلس التنفيذى الـ ٤٩
سول ، كوريا
٢٧ اكتوبر

نوفمبر :

ديسمبر :

يناير ٢٠٠٢ :

فبراير :

مارس :
الاجتماع الرابع والعشرين للمجلس التنفيذى
للايروساى
كوبنهاجن ، الدنمارك ٧ مارس

ابريل :

الندوة المشتركة الخامسة عشر
الامم المتحدة / الانتوساى
فيينا ، النمسا
٨-١٢ ابريل

مايو :

مؤتمر الايروساى الخامس
موسكو ، روسيا
٢٧ - ٣١ مايو

يونيو :

يوليو :

المؤتمر الثانى المشترك
للايروساى/الاولسيقز
كارتجينا دى اندياس ، كولبيا
١٠-١٢ يوليو

اغسطس :

سبتمبر :

ملحوظة رئيس التحرير :

يتم نشر هذا البرنامج الزمنى لدعم استراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكطريقة لمساعدة اعضاء المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنتظمة للمجلة الاحداث الواسعة المجال الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والاحداث الاقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات المجلس التنفيذى ، ولا يمكن بسبب محدودية المكان ادراج النورات التدريبية الكثيرة والاجتماعات المهنية الاخرى التى تقدمها الاقاليم ، وللحصول على معلومات اضافية ، اتصل بالامين العام لكل مجموعة عمل اقليمية .